تفسير الانحراف والجريمة
في منهج القرآن الكريم ومنهج علم الاجتماع

اعداد

د. محمد بن ابراهيم السيف

أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة القصيم

من ٣٦٤٥ إلى ٣٧٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى بيان رؤية القرآن الكريم واختلافها عن رؤية علم الاجتماع في تحديد معنى الجريمة والانحراف، وتوضيح منهج القرآن ومنهج علم الاجتماع في تفسير السلوك المنحرف والسلوك الاجرامي ، وعلاقتهما بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتغير الاجتماعي والنظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والتربوي والترويحي ، وقد تبين من الدراسة أن المنهج القرآني قدم تفسيراً متكاملاً للأفعال الجنائية والإجرامية التي تحدث من قبل الأفراد في المجتمعات الإنسانية، وذكر المنهج القرآني حقائق ثابتة ودقيقة تفسر الفعل الإجرامي الصادر من الإنسان منذ خلقه الله سبحانه وتعالى وأوجده على وجه الأرض، ويعني هذا أن تفسير منهج القرآن للمشكلة الإجرامية يتضمن ثوابتاً لا تتغير ،مما يجعل التفسير الإسلامي تفسيراً عالمياً شاملاً، لا يرتبط بحدود الزمان والمكان ،كما في تفسيرات النظريات الوضعية في علم الإجرام ، ويتباين الاتجاه النظري لعلم الاجتماع مع منهج القرآن عند تفسير المشكلة الإجرامية، فالنظريات الوضعية في علم الإجرام ترفض ابتداءً فكرة الشيطان وعلاقته بانحراف وإجرام الإنسان، وذلك لأن النظريات الوضعية تقوم في الأساس على المناهج التجريبية والظواهر المشاهدة، وتشكك بحقيقة وجود الشيطان ووسوسته للإنسان.

Dr. Mohammed Bin Ibrahim Al-Seif
Associate Professor of Sociology at Qassim University

Interpretation of deviation and crime
In the curriculum of the Holy Quran and the methodology of sociology

Study Summary

The study aimed to clarify the vision of the Holy Quran and its difference from the vision of sociology in determining the meaning of crime and delinquency, and clarifying the approach of the Koran and the sociology approach in interpreting deviant behavior and criminal behavior and their relation to social and economic development, social change and social, economic, political, educational and recreational system. Quranic provided an integrated interpretation of the criminal and criminal acts that occur by individuals in human societies, and the Quranic method mentioned the facts of the accurate and accurate interpretation of the criminal act issued by the human since the creation of God and The interpretation of the Qur'an's approach to the criminal problem contains unchanging constants, which makes the Islamic interpretation a comprehensive global interpretation, not linked to the limits of time and space, as in the interpretation of the theories of positivism in criminology. The theoretical direction of sociology varies with the approach of the Qur'an In the interpretation of the criminal problem, the theories of positivism in criminality initially reject the idea of Satan and its relationship to human delinquency and criminality, because the positivist theories are based primarily on experimental methods and phenomena seen, questioning the existence of Satan and his approach to man.

Keyword: curriculum, Holy Quran , methodology ,sociology

Email: dr-muhammed22@hotmail.com

١-المدخل إلى دراسة الانحراف والجريمة

١-١-موضوع الدراسة:

الجرائم التي يرتكبها الأفراد البالغون ، والجنوح الذي يمارسه الأحداث غير البالغين ،هو مخالفة الأوامر والنواهي المقررة من قبل السلطة في المجتمع، وتعرف السلطة في العلوم السياسية بأنها مركب قوة من عناصر مادية ومعنوية وتتجه تلك القوة نحو قيادة المجتمع للبحث عن الصالح العام المشترك، وقادرة على أن تفرض على الأفراد ما تأمر به [١].

وفي كل مجتمع إنساني يوجد نوع من السلطة؛ ففي الأسرة يوجد للأب سلطة تحكم أعضاء أسرته بأوامره ونواهيه، ورئيس الدولة أو الحاكم لديه سلطة بها يحكم الشعب بالأوامر والنواهي، ولاشك أن الحكم الأول والأخيرهو لله سبحانه وتعالى وله السلطان عز وجل، وسلطانه يعلو كل سلطة أخرى موجودة في المجتمع وله أوامره ونوهيه سبحانه وتعالى.

والملاحظ يرى أن الدول المعاصرة تتركز سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية في الحكومة وتستأثر السلطة كاملة، فالدولة تسن القوانين والتشريعات لتحدد المحرمات والمباحات في السلوك الإنساني، كما تجبر الدولة الأفراد على الانصياع للقوانين، وإلا أصبح الفرد مجرماً يحاكم بسلطة الدولة القضائية، وينفذ عليه العقاب من خلال السلطة التنفيذية للدولة.

بينما يلاحظ أن الدولة الإسلامية التي تحكم منهج القرآن تجبر الأفراد للخضوع لأحكام ثلاث سلطات رئيسة في المجتمع وهي:

---

[١] يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت ، النهضه العربية ، ١٩٦٩م ،ص٣٨.

١- حكم الله سبحانه وتعالى.

٢- سلطة الدولة الإدارية والقضائية والتنفيذية،وهي ما أمرالله به بالقرآن الكريم من إطاعة الحاكم.

٣- ولي الأمر في الأسرة، وهو ما أمر به منهج القرآن من طاعة الوالدين.

والمعروف بأن حكم الله سبحانه وتعالى وهو الملك الحق فوق كل السلطات الموجودة في المجتمع، وهو المنظم لسلطة الدولة وسلطة الأسرة حيث حدد لها الحقوق والوجبات، وأمر الأفراد بطاعة ولي الأمر(الحاكم) على مستوى الدولة ، وطاعة ولي الأمر على مستوى الأسرة (الآباء والأزواج) قال سبحانه وتعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ))(النساء:٥٩)، وقال سبحانه وتعالى:((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ))(النساء:٣٤)، وقال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا(24)))(الإسراء:) ٠

ويتضح من ذلك أن الجريمة والانحراف يتحددان في الدول التي تحكم القوانين الوضعية في ضوء التزام أو مخالفة الأفراد لقوانين ونظم الدولة، بينما تحدد الجريمة والانحراف في الدولة الإسلامية التي تحكم منهج القرآن في ضوء التزام الأفراد أو مخالفتهم لمنهج الله سبحانه وتعالى وأنظمة الدولة وولي الأمر في الأسرة المطبقة للتشريع القرآني.

وعلى هذا الأساس فإن علم إجتماع الجريمة في ضوء منهج القرآن يركز على دراسة السلوك الإنساني المخالف للأوامر والنواهي التي شرعها الله سبحانه وتعالى والمحددة لتنظيم الدولة والأسرة، بينما يقتصر تركيز علم اجتماع

الجريمة من منظور اجتماعي وقانوني على دراسة السلوك الإنساني المخالف للأوامر والنواهي التي قررتها أنظمة الدولة فقط .

-الأهمية العلمية وهدف الدراسة :

أهمية الدراسة تتركز في تاصيل علم اجتماع الجريمة إسلاميا ،وذلك بتقييم تصور الاتجاهات النظرية في ضوء حقائق القرآن الكريم.

وسعت الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتيه :

١- بيان الفرق في رؤية القرآن الكريم ورؤية علم الاجتماع في تحديد معنى الجريمة والانحراف.

٢- توضيح الفرق بين منهج القرآن ومنهج علم الاجتماع في تفسير السلوك المنحرف والسلوك الاجرامي .

٣- ابراز تفسير المنهج القرآني لعلاقة الجريمة والانحراف بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتغير الاجتماعي والنظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والتربوي والترويحي،،ومدى تباين واتفاق منهج القرآن مع الافتراضات النظرية في علم اجتماع الجريمة في هذه الابعاد والنظم.

- منهج الدراسة:

أ-المنهج التحليلي-الاستنباطي:وذلك بدراسة الإشكالات العلمية عن طريق التفكيك والتركيب والتقويم [١].

ب-المنهج الحواري-المقارن:يقوم على المقارنة بين أمور مشتركة ،فيبين مواطن الاتفاق ومواطن الخلاف مع التفسير والتعليل والنقد[١].

---

[١] فريد الانصاري: ابجديات البحث في العلوم الشرعية،الدارالبيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،١٩٧٧م ،ص ٦٥.

١-٢- الجريمة في الاتجاه الإسلامي :

ذكر فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة[٢] أن للجريمة في التشريع الإسلامي معنيان ،وهما :

الأول: تعريف عام للجريمة وهو:(فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به) وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أوامره ونواهيه، وهو إما أن يكون عقاباً دنيوياً ينفذه الحكام، وإما أن يكون تكليفاً دينياً يكَفر به كل ما ارتكبه في جنب الله ، وإما أن يكون عقاباً أخروياً يتولى تنفيذه الخالق سبحانه وتعالى.

الثاني: تعريف خاص، ألا وهو نظرة الفقهاء من ناحية سلطان القضاء عليها، وما قرره الشارع سبحانه وتعالى من عقوبات دنيوية؛ فيخصص الفقهاء اسم الجرائم بالمعاصي التي لها عقوبة ينفذها القضاء، فيقول الماوردي في تعريفها:((إنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير)) والحد هو: العقوبات المقدرة من الشارع سبحانه وتعالى بالقرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، أما التعزير هو: العقوبات التي ترك لولي الأمر تقديرها بحسب ما يرى به دفع الفساد في الأرض ومنع الشر.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن مشكلة الجريمة في منهج القرآن ظاهرة شرعية تخضع للتشريع الإلهي، ولا تخضع لثقافة المجتمعات وسلطات أنظمة الحكم، وهي بذلك تكون ظاهرة عالمية، لأن المشرع هو الخالق سبحانه وتعالى الذي أنزل التشريع ونص على الجزاء في رسالة خاتم الأنبياء محمد

---

[١] فريد الانصاري: ابجديات البحث في العلوم الشرعية،الدارالبيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،١٩٧٧م ،ص

[٢] محمد أبو زهرة : الجريمة ،القاهرة ، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م، ص٢٤-٢٥.

صلى الله عليه وسلم، وهو رسول إلى البشرية كلها في كل زمان ومكان، قال سبحانه وتعالى : ((قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا))(الأعراف:١٥٨).

ولذلك عندما نذكر في هذا الكتاب مصطلح (جريمة) فإننا نقصد به الجريمة من وجهة النظر الإسلامية في تعريفها الخاص، باعتبار أن المنظور الإسلامي منظور شرعي إلهي، وهو عالمي وشمولي لجميع المجتمعات الإنسانية، ولا يختص بثقافة معينة ،ولا يختص بزمان ،أو يتحدد بمجتمع ومكان ،كما هو حاصل مع الجريمة من وجهة نظر قانونية.

والذي يتمعن في منهج القرآن الكريم يجد أن الجريمة قد ذُكرت في ألفاظ متعددة منها الظلم والذنب والإثم والفسوق والبغي والضلال والحرج والخطأ والفساد [١].

١-٣-الجريمة في علم الاجتماع:

يرى الغالبية من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية أن مشكلة الجريمة عند دراستها تحت مظلة علم الإجرام ينبغي أن تُحدد في ضوء القانون الجنائي التي تصدره الهيئة التشريعية وتوافق عليه السلطة السياسية في البلاد، بمعنى أن القانون الجنائي هو الذي يقرر نوعية الفعل الإنساني المحرم الذي يدخل في نطاق الأفعال الجنائية والذي تقرر له عقوبة محددة.

وتكاد تتفق الدراسات الجنائية والقانونية على أن الفعل الإنساني يعد جريمة في القانون إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

---

[١] عبدالله الشنقيطي : علاج الجريمة بالقرآن ،١٤١٣هـ ، ص ٢٦.

أ- أن يكون هناك تصريح على جزاء تحذيري للسلوك الذي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية والاجتماعية أو بهما معاً، وكذلك الامتناع عن أداء فعل يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معاً.

ب- توافر القصد الجنائي:أي أن هناك نية وسبق إصرار على الإضرار بالآخرين.

ج- تحديد الفعل الجنائي ووصفه بدقة، بمعني أن القانون الجنائي ينبغي أن لا يحوي نصوصاً عامة، تقضي بأن أي فعل يضر بمصالح الغير يعد جريمة، ونتيجة لهذا فإنه قد تصدر بعض الأفعال من قبل بعض الأشخاص ويترتب عليها أثر سيئ وسلبي على أشخاص آخرين، ولكن لا يجرم الفعل، بحجة أنه لم ينص على تجريم هذا الفعل بالذات.

وعلى هذا الأساس فقد يختلف الفعل الإجرامي باختلاف الأزمنة والظروف، فقد يسقط القانون صفة الإجرام على بعض الأفعال باختلاف السلطات السياسية والشرعية في بعض البلدان، أو بسبب نمو وتقدم المجتمع وغيرها من الأسباب.

وبذلك يمكن القول بأن الجريمة من منظور اجتماعي قانوني تعد مشكلة ثقافية خاصة بمجتمع إنساني محدد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون المشكلة الإجرامية في ظل القوانين الوضعية مشكلة عالمية تنطبق على جميع المجتمعات الإنسانية، كما هو الحال عندما تكون الجريمة في ظل التشريع الإسلامي.

١-٤- تفسير الجريمة في المنهج القرآني:

المنهج القرآني قدم تفسيراً متكاملاً للأفعال الجنائية والإجرامية التي تحدث من قبل الأفراد في المجتمعات الإنسانية، وذكر المنهج القرآني حقائق ثابتة ودقيقة تفسر الفعل الإجرامي الصادر من الإنسان منذ خلقه الله سبحانه وتعالى

وأوجده على وجه الأرض، ويعني هذا أن تفسير منهج القرآن للمشكلة الإجرامية يتضمن ثوابتاً لا تتغير ،مما يجعل التفسير الإسلامي تفسيراً عالمياً شاملاً، لا يرتبط بحدود الزمان والمكان ،كما في تفسيرات النظريات الوضعية في علم الإجرام، وقد قدم المنهج القرآني حقائقاً تفسيرية للفعل الإجرامي يمكن إيجازها بما يأتي:

١- أن الأفعال الإجرامية من شر ونزعات عدوانية من طبيعة البشرية، بمعنى يمكن التوقع أن يصدر من كل إنسان أفعالاً جنائية، فقد قال الخالق سبحانه وتعالى وهو العليم الخبير ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(البقرة: ٣٠) قال ابن كثير رحمة الله[١] في تفسير هذه الآية الكريمة:((فإن الملائكة أرادوا أن من هذا الجنس من يفعل ذلك ،وكأنهم علموا ذلك بعلم خاص ،أو بما فهموه من الطبيعة البشرية ، فإنه أخبرهم بأنه يخلق هذا الصنف من صلصال من حمأ مسنون، أو فهموا من الخليفة أنه هو الذي يفصل بين الناس ما يقع بينهم من المظالم ويرد عن المحارم)).

٢- على الرغم من أن نوازع الشر من الطبيعة الإنسانية، إلا أن الخالق سبحانه وتعالى خلق النفس الإنسانية مفطورة أيضاً على أعمال الخير، فقل الخالق سبحانه وتعالى:((وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا8) الشمس)) وقال سبحانه وتعالى:((وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الأول,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص٦٧.

الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ (172) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ(173)))(الأعراف).

٣- قرر الإسلام أن الشيطان هو العدو الأول لبني آدم، فقد أخرج أبوهم وأمهم من الجنة ،وأنه و أعوانه من الشياطين قدر الله لهم رؤية الإنسان من طرف واحد، وأن الشيطان هو الذي يحرك نوازع الشرفي النفس الإنسانية، وهو الذي يستغل جميع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجمالية والنفسية والغريزية لإغواء بني آدم ودفعه إلى الانحراف والإجرام، قال سبحانه وتعالى:((وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ(200)))(الأعراف) وقال سبحانه وتعالى:((يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا ۗ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ(27)))(الأعراف:)، وقد توعد الشيطان الإنسان بدفعه إلى الانحراف والإجرام فقال الخالق سبحانه وتعالى:((قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (16) ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ(17)))(الأعراف) قال ابن كثير رحمه الله[1] في تفسير هذه الآية الكريمة:(لآتينهم من بين أيديهم أي أشككهم في آخرتهم ،أو من خلفهم أي أرغبهم في دنياهم، وعن أيمانهم ألبس عليهم أمور دينهم، وعن شمائلهم أشهي لهم المعاصي)) .

٤- إن الذي يحرك نوازع الشر في النفس الإنسانية هو الشيطان ،فأول عصيان للبشرية للخالق سبحانه وتعالى كان بسبب الشيطان، وذلك عندما حرك في

[1] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثاني,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص١٩٥.

آدم عليه السلام وزوجته حواء عليهما السلام غريزة حب البقاء والخلد في نعيم الجنة ، فقال الخالق سبحانه وتعالى :((وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (19) فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ (20) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ(21)))(الأعراف).

٥- أول جريمة قتل على وجه الأرض كانت بتعليم وتدريب من الشيطان لابن آدم (قابيل) ليعينه على قتل أخيه(هابيل) وقد أخبر الحي القيوم سبحانه وتعالى عن خبرهما فقال:((فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ))(المائدة: ٣٠) قال ابن كثير رحمه الله[١] في تفسيره:((لما أراد أن يقتله جعل يلوي عنقه فأخذ إبليس دابة ووضع رأسها على حجر ثم أخذ حجراً أخر فضرب به رأسها حتى قتلها وابن آدم ينظر ففعل بأخيه مثل ذلك، وفي قول آخر أن قابيل أخذ برأس أخيه ليقتله ولا يدري كيف يقتله فجاءه إبليس فقال:أتريد أن تقتله قال: نعم، قال فخذ هذه الصخرة فاطرحها على رأسه، فأخذها فألقاها عليه فشدخ رأسه)).

٦- بإمكان الشيطان أن يبتكر ويستحدث للإنسان سلوكيات إجرامية متنوعة في أفعال الجنس وجرائم الأموال والسكر وغيرها، فهو ابتكر واستحدث جريمة الشذوذ الجنسي وقطع الطرق والفحش في المجتمعات الإنسانية، وأول من ابتدئ تلك السلوكيات المنحرفة مجتمع قوم لوط بسبب غواية ووسوسة الشيطان، فقال سبحانه وتعالى يخبر عن الشيطان بأنه عدو للإنسان:((قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (39)إِلَّا عِبَادَكَ

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثالث,دار المعارف،غير مؤرخ،ص ٢٤.

مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ(40)))(الحجر:٣٩-٤٠)، وقال سبحانه وتعالى مخبراً كيف يغوي الشيطان ويضل مجتمعات وبلدات بأكملها ويبتكر لهم الجرائم :﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (28)أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ ۖ))(العنكبوت).

٧- الشيطان يحسن ويزين للإنسان أفعالاً وأعمالاً إجرامية وقبيحة ويعدهم ويعينهم حتى يتمادى الإنسان في التمرد والعصيان لله سبحانه وتعالى، فقد قال الحق عز وجل مخبراً عن سلوك الشيطان مع الإنسان((يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا(120) النساء)) وقال سبحانه وتعالى:((وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (36) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ(37)))(الزخرف) قال ابن كثير رحمه الله [1]عند تفسير هذه الآية الكريمة:(أي هذا الذي تغافل عن الهدى سنُقيض له من الشياطين من يضله ويهديه إلى صراط الجحيم).

١-٥-تفسير علم الاجتماع للجريمة:

يتباين الاتجاه النظري لعلم الاجتماع مع منهج القرآن عند تفسير المشكلة الإجرامية، فالنظريات الوضعية في علم الإجرام ترفض ابتداءً فكرة الشيطان وعلاقته بانحراف وإجرام الإنسان، وذلك لأن النظريات الوضعية تقوم في الأساس على المناهج التجريبية والظواهر المشاهدة، وتشكك بحقيقة وجود الشيطان ووسوسته للإنسان، لذلك اعتمدت النظريات الوضعية عند تفسير الجريمة والانحراف على المسلمات الآتية:

---

[1] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الرابع,دار المعارف،غير مؤرخ،ص١٣.

- أن الظروف الخارجية للإنسان (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها) والظروف الفردية (النفسية والبيولوجية وغيرها) ترتبط بشكل مباشر وقوي بميل الإنسان إلى ممارسة الانحراف وارتكاب الأفعال الإجرامية، وهذا عكس الاتجاه الإسلامي الذي جعل من الشيطان سبباً رئيساًلإجرام الإنسان، بحيث يستغل ويستثمر الشيطان تلك الظروف الخارجية والفردية عند الإنسان فيعمل على إغوائه والتغريربه.
- افترضت النظريات الوضعية أن هناك عواملاً اجتماعية ونفسية محددة تدفع بالإنسان إلى نمط معين من الإجرام والانحراف، وهذا عكس الاتجاه الإسلامي الذي يرى أن الجريمة لا ترتبط بعوامل محددة، وأن عوامل الإجرام بشكل عام متداخلة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لكل جريمة عامل محدد، ولذلك كانت برامج الإصلاح الاجتماعي والديني لجميع المجرمين على اختلاف جرائمهم برامجاً موحدةً ولا يمكن تصنيفها حسب كل نوع من أنواع الجرائم، باعتبار أن الجرائم متداخلة ومتمازجة، وقد يرتكب الفرد جرائم مركبة(أي أكثر من جريمة) مما يبرهن أن العوامل التي تدفع إلى الإجرام تكاد تكون واحدة لأن مصدرها واحد وهو الشيطان عدو الإنسان قال سبحانه وتعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ))(النور ٢١) وقد ذكر ابن كثير رحمه الله [١]عند تفسير هذه الآية الكريمة:((أن كل معصية نهى الله عنها من خطوات الشيطان ....، ويأمركم عدوكم بالأفعال السيئة)) .
- تركز النظريات في علم الاجتماع عند تفسير الانحراف والجريمة على الجانب السلبي في حياة الإنسان، وتعتبر أن هذا الجانب السلبي السيئ له ارتباط قوي

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثير للقرآن الكريم ، الجزء الرثالث,دار المعارف،غير مؤرخ،١٩٣.

بالسلوك الإجرامي، فالنظريات مثلاً تفترض عادة أن الفقر والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي والتفكك الأسري والأمراض النفسية والعضوية عوامل رئيسة في تفسير الظاهرة الإجرامية ، بينما يرى المنهج القرآني عكس ذلك، فيضع احتمال ارتكاب الجرائم والانحرافات متساوياً في جميع الظروف السلبية والإيجابية والحسنة والسيئة، فيمكن أن تحدث الجريمة ويزداد حجمها في المجتمع في أوقات الرخاء والكساد الاقتصادي وفي أحوال الفقر والغنى، والمرض والصحة ،وفي ظل التكامل أو التصدع الأسرى، وهذا يعني أن منهج القرآن لا يضع العوامل والظروف سبباً للإجرام كما تفترض النظريات في علم الجريمة، إنما يقرر أن الشيطان موجود في كل الظروف والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحسنة والسيئة وهو المحرك الرئيس لطريق الإغواء في ظل تلك الظروف والتي ينتج منها عواملاً مرتبطةً بالجريمة والانحراف، قال سبحانه وتعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ(201)))(الأعراف).

١-٦-منهج القرآن في دراسة الجريمة:

اعتبر الإسلام أن السلوك الإنساني متجانس ومتشابه في كل زمان ومكان وذلك لأنه يرتبط بعوامل ثابتة محدده ودقيقة ولأن أصله وتكوينه المادي والروحي واحد، وبذلك تكون خصائص خلقته الرئيسة والعوامل المؤثرة فيها معروفة لدى الخالق سبحانه وتعالى، فقال الحكيم الخبيرسبحانه وتعالى:((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَاءً))(النساء:١).

والمنهج القرآني حدد بدقة عوامل اجتماعية واقتصادية مؤثرة في سلوك الإنسان ترتبط بشكل قوي بسلوكه الإجرامي، وقرر الخالق سبحانه وتعالى أن هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تقل فعاليتها وتأثيرها على عملية إجرام

الإنسان كلما توجه الفرد إلى الله سبحانه وتعالى واتبع أوامره واجتنب نواهيه، وقد حدد الاتجاه الإسلامي ضوابط منهجية قويةعند دراسة المشكلة الإجرامية، يمكن إيجازها وفق العناصر العلمية الآتية:

١- وحدة الدراسة في المنهج القرآني هو الإنسان بشكل عام سواء كان ذكراً أو أنثى أوكان حدثاً أو بالغاً.

٢- يُلغي المنهج القرآني حدود الزمان والمكان ويعتبر أن العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي والتي قررها الاتجاه الإسلامي تنطبق على المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان.

٣- ارتفاع المستوى الاقتصادي عند الإنسان هو عامل رئيس للانحراف والإجرام، يخبر تعالى عن الإنسان أنه ذو فرح وأشر وبطر وطغيان إذا رأى نفسه قد استغنى وكثر ماله، اهـ قال سبحانه وتعالى:((كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَلَيَطْغَىٰ (6) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ))(العلق).

٤- ارتفاع المستوى الاجتماعي والصحي للإنسان يرتبط بشكل قوي بالسلوك الإجرامي، فقد أخبر الخالق سبحانه وتعالى بقوله:((وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا(83))(الإسراء:) قال بن كثير رحمه الله[1]عند تفسير هذه الآية الكريمة:((يخبر الله سبحانه وتعالى عن نقص الإنسان من حيث هو، إلا من عصمه الله تعالى في حالة السراء والضراء فإنه إذا أنعم الله علية بمال وعافية وفتح ورزق ونصر ونال ما يريد أعرض عن طاعة الله وعبادته)).

---

[1] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثالث,دار المعارف،غير مؤرخ،ص٥٩.

٥- شعور الإنسان بالاستقرار الأمني يدفعه إلى ممارسة الانحراف والرذيلة، فالأمن يجعل الإنسان يتفرغ وينتبه لإرضاء غرائزه واتباع أهوائه، قال سبحانه وتعالى:((هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (22 – يونس).

٦- القصور في عملية التربية والتعليم وإهمال البعد الديني في التعليم العام يترتب عليه خلل في إدراك الأشياء ومعرفتها، فربما تعامل مع تلك الأشياء بما تهوى النفس وما تريد، قال سبحانه وتعالى:((وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ))(يونس:٣٦).

٧- ترتبط الجريمة بالتغير الاجتماعي والاقتصادي، ويقصد بالتغير التحول في وضع الإنسان الاجتماعي والاقتصادي الحسن إلى وضع اجتماعي واقتصادي سيء كالتحول من الغنى إلى الفقر، ومن الصحة إلى المرض ،ومن الاستقرار الأسري إلى التفكك الأسري ،ومن الاستقرار السياسي إلى الثورات والاضطرابات السياسية، قال سبحانه وتعالى:((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ))(الحج:١١).

٨- إتباع الهوى والرغبات عند إشباع الغرائز(الجنس-الطعام) بدون مراعاة الضوابط الشرعية(الحلال والحرام) الذي حددها الخالق سبحانه وتعالى، فقال ((أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا . أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا. (الفرقان:٤٣-٤٤) وقال سبحانه وتعالى (فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ

هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ (القصص: ٥٠).

ومما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام أن المنهج القرآني منح جميع العوامل السابقة احتمالية التأثير

في الجريمة والانحراف عند الفرد، وعلى مستوى المجتمع، فتارة تكون من النفس وتارة أخرى

من العوامل الخارجية المختلفة.

ولم يقتصر المنهج القرآني في دراسة الجريمة على التشخيص الدقيق للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالسلوك الإجرامي عند الإنسان فقط؛بل إنه حدد في مقابل ذلك أيضاً توصيات دقيقة تحد كثيراً أو تمنع الأثر السلبي لتلك العوامل الداخلية والخارجية ،والتي تدفع بالإنسان إلى الجريمة والانحراف، فأوجب على الفرد والمجتمع إقامة فريضة الصلاة، باعتبار أن الصلاة تصلح ما بين الإنسان وربه، فتصلح النفس ويصلح بذلك ما بين الفرد والناس، وقد ذكر المنهج القرآني هذا العلاج للجريمة والانحراف،عندما ذكر الحق سبحانه وتعالى (في سورة مريم) عن السعداء والراشدين ومن اتبعهم من المتقين والصالحين الملتزمين بأمر الله ،عندما أخبر سبحانه وتعالى عن الأمن والاستقرار والاستواء في السلوك وفي المجتمعات الإنسانية السابقة، عندما كان فيهم السعداء والراشدين من ذرية آدم، وهم الأنبياء عليهم السلام ومن اتبعهم من الصالحين الملتزمين بأوامر الله ونواهيه؛ولكن شاع الانحراف وكثر الإجرام في المجتمعات الإنسانية اللاحقة عندما ضيعوا الصلاة وتركوا إقامتها وأعرضوا عنها، فقال الحق سبحانه وتعالى:((فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا))(مريم:٥٩) ويبدو من سياق هذه الآية الكريمة أن إضاعة الصلاة وعدم إقامتها ترتبط مباشرة باتباع

الشـهوات والهـوى ،وكثيـر مـن المفاسـد ، وفـي المقابـل عنـدما يقـيم الفـرد والمجتمع الصلاة فإنه تتبعها كثير من المحاسن والتي تمتد بركتها بينهم، وهذا يعني أن المنهج القرآني يقرر أن إقامة الصلاة هو العامل الرئيس في الحد من أثر العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإجرامي، وهي(أي الصلاة) عامل هام في تحديد سلوك الإنسان من ناحية استوائه أوانحرافه، قال سبحانه وتعالى:﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (19) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (20) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (21) إِلَّا الْمُصَلِّينَ(22)))(المعارج) وذكر ابن كثير رحمه الله تعالى[1] عند تفسير هذه الآية الكريمة:((يقول الله مخبراً عن الإنسان وما هو مجبول عليه من الأخلاق الدنيئة ،إذا أصابه الضر نزع وجزع وانخلع قلبه من شدة الرعب، وأيس أن يحدث له بعد ذلك خير، وإذا حصلت له نعمة من الله بخل بها على غيره، واستثني من ذلك المصلون الذين عصمهم الله ،ووفقهم وهداهم إلى الخير ويسر أسبابه)).

١-٧- منهج علم إجتماع في دراسة الجريمة:

وحدة الدراسة في مجال علم إجتماع الجريمة هي الفرد مرتكب السلوك الإجرامي المحكوم عليه من قبل الهيئة القضائية، و بما أن التجريم للأفعال من ناحية قانونية عملية نسبية يختلف باختلاف الثقافات والهيئات القضائية، فإن السلوك الإجرامي من وجهة نظر علم الإجرام غير متشابه في كل المجتمعات الإنسانية فهو يختلف من مجتمع لآخر، وبذلك تتعدد العوامل وتختلف باختلاف المجتمعات لاختلاف ظروفها ومستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والقانونية ،وعلى أساس ذلك فإن علم الأجتماع يحرص

---

[1] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الرابع,دار المعارف،غير مؤرخ،ص٢٢.

عن دراسة مشكلة الجريمة وفق المكان والزمان وتحديدهما باعتبار أن لكل بيئة معينة عوامل محددة ترتبط بالسلوك الإجرامي.

ولقد ركز الباحثون في علم إجتماع الجريمة عند دراسة مشكلة الجريمة على اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: يدرس مشكلة الجريمة من جانب واحد، باعتبار أن الإنسان يؤثر في سلوكه عنصر رئيس واحد يتفوق على باقي العناصر الأخرى كأن يكون الجانب النفسي أو الجانب الاجتماعي أو الجانب البيئي أو الجانب السياسي ... الخ، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن هناك سبب رئيس واحد يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة، ومن ثم ينبغي التركيز عليه كذلك عند وضع خطه العلاج، ويتبع هذا الاتجاه النظريات المتخصصة في علم النفس والاقتصاد والسياسة والجغرافيا والعلوم الدينية والبيئية وغيرها من النظريات التي تحاول أن تفسر الجريمة بنظرة جزئية أو أحادية

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفرد كائن اجتماعي وأنه يتكون ويتأثر بعدة جوانب رئيسة وهي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية السياسية والبيئية والدينية وغيرها، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن هذه الجوانب المتعددة فرصها متساوية في إحداث التأثير على الإنسان ودفعه إلى الجريمة أو الانحراف، وهذه الافتراضات هي افتراضات نظرية في علم الاجتماع، لذلك على الباحث الاجتماعي عند دراسة مشكلة الجريمة أن يحدد أكثر العوامل ارتباطاً بمشكلة الجريمة ومن ثم يضع خطه العلاج الموجهة نحو إصلاح هذا العامل.

ويبدو من الاتجاهين السابقين أن منهج علم إجتماع الجريمة عند دراسة المشكلة الإجرامية يرتكز على الأسس المنهجية الآتية:

١- دراسة المشكلات الإجرامية وعواملها المحسوسة(الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها) وإنكار الأسباب الغيبية خاصة إغواء الشيطان التي ينظر إليها الباحثون في علم الإجرام بأنها فكرة زائغة.

٢- تحديد مشكلة البحث في الدراسات الإجرامية تحديداً دقيقاً ، أي على الباحث أن يحدد نوع الجريمة المقصودة بالدراسة(كأن تكون قتل أو سرقة أو مخدرات ..الخ) حيث يفترض منهج البحث في علم إجتماع الجريمة أن لكل نمط من أنماط الجريمة عوامل محددة ومؤثرة فيها.

٣- تحديد المنهج المناسب والملائم لدراسة المشكلة الإجرامية، وتختلف المناهج باختلاف التوجهات النظرية للباحثين،فهناك اختبارات الذكاء والتحليل النفسي الشائعة في الدراسات النفسية، وهناك المسح الاجتماعي والمقارن والتاريخي والتجريبي في الدراسات التربوية والاجتماعية.

٤- استخدام القياس الإحصائي لإبراز قوة العلاقة بين المشكلة الإجرامية والعوامل المرتبط بها والتي حددها الباحثون كمتغيرات في البحث، وذلك في ضوء التوجهات النظرية للباحث والتي قد تكون نفسية أو اجتماعية واقتصادية أو بيئية...الخ).

وتحاول أن تصل البحوث في علم إجتماع الجريمة إلى توصيات تحد من مشكلة الجريمة، وهي تصيغ عادة في نهاية كل بحث مقترحات تخفض من الأثر السلبي للعوامل المرتبطة بالإنحراف والجريمة، ويعني هذا أن البحوث في علم الإجرام تركز عند علاج الجريمة على الإصلاح بين الإنسان وبيئته (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ..) بينما يركز المنهج القرآني عند علاج مشكلة الجريمة على إصلاح وتقوية العلاقة بين الإنسان وربه سبحانه وتعالى، والتي على إثر هذه العلاقة تصلح ذات الإنسان وتصلح علاقته ببيئته الخارجية.

فالباحث في علم الاجتماع عندما يركز على دراسة مشكلة الانحراف والجريمة والتخطيط للوقاية منها, فإنه يبدأ بحثه في شخصية الفرد نفسه, ويدرس الفعل في ضوء البناء والواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه, وهو يسعى عند تفسير المشكلة إلى ربط الجزء وهو(الفرد والمشكلة) بالكل وهو (المجتمع) وبذلك يكون علم الاجتماع هو العلم الذي يفسر المشكلة من خلال دراسة الفرد نفسه للكشف عن العوامل الاجتماعية المتعددة في المجتمع [١].

[١] محمد عارف: محاضرات عن النظرية في علم الاجتماع، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، غير منشورة، ١٤٠٧هـ ، ص١٣

المبحث الأول – التغير والجريمة في منهج القرآن وعلم الاجتماع

من أهم العوامل المؤثرة في حجم الجريمة ونوعها في المجتمعات الإنسانية هو التغير الثقافي في القيم والمعايير والمبادئ ،وقد فسر القرآن الكريم علاقة التغير الثقافي بالجريمة تفسيراً مختلفاً عن منهج علم الاجتماع يمكن بيانه من خلال عرض العناصر الآتية :

أولاً– المنهج الاجتماعي الصراعي الإشتراكي :

يرتبط المنهج الصراعي بشكل عام بتصور وفكر العلماء والباحثين أصحاب الأيدلوجية الاشتراكية أمثال كارل ماركس وأنجليز وغيرهم ممن اتفقوا على افتراضات وتصورات نظرية حول المجتمع وظواهره ومن ضمنها مشكلة الجريمة ، حتى توصلوا إلى نموذج تصوري يتألف في نطاقه مجموعة من الافتراضات التي تفسر علاقة التغير الاجتماعي بمشكلة الجريمة في المجتمعات الإنسانية ، والتي يمكن إيجازها بما يأتي :

١– يرى المنهج الاشتراكي أن الصراع والتغير يشيع في المجتمعات الإنسانية لسببين هما :

أ– تعدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع.

ب– عدم وجود اتفاق عام على القيم في المجتمع.

وبسبب وجود الطبقات الاجتماعية وعدم وجود نظام عام متفق عليه، تلجأ الطبقات العليا في المجتمعات الإنسانية كجماعة الصفوة والأغنياء بفرض نظام يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية ، ويحفظ مكانتها الاجتماعية في مجتمعها أياً كان ، فينتج من جراء ذلك قهر سياسي وجماعات مغلوبة على أمرها وجماعات تدافع عن حقوقها وتقرر مصيرها ، فيترتب على ذلك الصراع والحرب بين الطبقات (الحاكمة والمحكومين ، العمال وأصحاب العمل

، الأغنياء والفقراء،الذكور والاناث)، ويتجه المجتمع نحو التغير إلى حالة أخرى، وفي ضوء هذه التحولات والصراعات بين الطبقات تخلق ظروف التغير مناخاً ملائماً لممارسة الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، على النحو الآتي :

١- يقرر المنهج الاشتراكي:أن التغير عملية صراعية وهو فجائي وثوري يترتب على حدوثه انحرافات سلوكية عند الإنسان، وينشأ أساساً من داخل المجتمع ،وبالذات من داخل الوحدات الاجتماعية الصغرى ، فهو يبدأمثلاً من الأسرة كالصراع بين جيل الآباء والأبناءوبين الأزواج والزوجات ، وقد يبدأ من المؤسسات التربوية (المدارس) بين جيل الأساتذة وجيل الطلاب أو بين المدرسين والإداريين المشرفين ، وقد يبدأ من المصنع بين أصحاب المال والمديرين والعمال ، وفي المؤسسات المنظمة قد يحدث بين المديرين والموظفين ، وقد ينتقل الصراع على مستوى المجتمع العام ، بين جنس الذكور والإناث ، وبين طبقة العمال وأصحاب العمل ورؤوس الأموال ، ثم يتشعب الأمر ويصل إلى صراع بين الجماعات السياسية والجماعات الدينية والعرقية...الخ.

ويعني هذا أن سبب الجريمة كما يفترض المنهج الاشتراكي يحدث من جراء تغيرات داخل المجتمع وليس من خارجه، وأن التغير في المراكز والمكانات التي تحدث هو من أجل الدفاع عن الحقوق والرغبة في تقرير المصير.

٢- يرى المنهج الاشتراكي :أن الصراع والتغير عملية دفاع عن الحقوق وتغيير أوضاع سائدة في المجتمع للجماعات والطبقات والأفراد المغلوب على أمرهم ، وهي عملية لا تنتهي ، إلا إذا توصلوا إلى اتفاق عام على القيم وسادت المساواة واختفت الطبقات والمساواة في توزيع الدخل ، بالتالي فإنه يمكن تخفيف حدة الصراع الطبقي أو إزالته عن طريق تقليل الفوارق بين الدخول

التي يحصل عليها الناس، وهذا أمر يبدو صعب التحقيق أو الوصول إليه مما يجعل الجريمة والصراع ملازمتان للمجتمعات البشرية.

٣- وضع المنهج الصراعي (الاشتراكي) العامل الاقتصادي محرك أساسي لعملية الصراع والتغير، فهو يرى أن المصالح الاقتصادية تحكم كل شي ، وأن الجريمة تحدث في المجتمعات الإنسانية بسبب الصراع المادي ،فالصراع الطبقي والصراع بين الأجيال والصراع بين الذكور والإناث وصراع الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والمنافسة التجارية كلها نماذج للصراع من أجل كسب مصالح اقتصادية ومادية ، لذلك يقرر المنهج الصراعي أن العدالة الاقتصادية هي الهدف من التغيير في المجتمعات الإنسانية ، وأن الجريمة والانحراف ترتبطان بكل مظاهر التنافس والصراع رغبة في تحقيق المساواة وعدالة توزيع الثروة.

٤- يقرر المنهج الصراعي أن المجتمعات الإنسانية تتكون عادة من طبقتين أساسيتين هما:

- الطبقات المسيطرة وهي التي تمتلك وسائل الإنتاج وبالتالي تكون لها السيطرة السياسية والقانونية والعسكرية والفكرية (البرجوازية).
- الطبقات الخاضعة أو المستغلة (العمال البروليتاريا).

وتضم المجتمعات البشرية مجموعات أو فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها طبقات بالمعنى السابق لأنها لا ترتبط مباشرة بوسائل الإنتاج مثل جماعة المثقفين والجماعات الدينية .والصراع الطبقي في المجتمع الإنساني ينحصر من وجهة نظر المنهج الاشتراكي بين الطبقة البرجوازية (الطبقة المسيطرة) والطبقة المستغلة (البروليتاريا) أما الطبقات غير الأساسية كفئة المثقفين والجماعات الدينية والصحفيين والأطباء، وغيرهم فقد يتحالفون مع البرجوازية في صراعها ضد البروليتاريا أو قد يتحالفون مع البروليتاريا ضد البرجوازية.

مع العلم أن المنهج الصراعي قد أشار إلى أنه من الممكن أن يكون هناك صراع داخلي في الطبقة الاجتماعية الكبيرة نفسها، فقد تنقسم الطبقة البرجوازية إلى طبقات فرعية لكل منها مصالح اقتصادية وسياسية معينة ويحدث الصراع والتنافس فيها ، مما يخلق مناخاً ملائماً لارتكاب الجريمة واستغلال الطبقات الدنيا.

ولقد وُجه إلى أنصار الاتجاه الصراعي الاشتراكي الكثير من النقد، فالكثير من المتخصصين يرون أن التفاوت الطبقي ضرورة اجتماعية، وأن دعوة أصحاب هذا الاتجاه إلى الصراع الطبقي يقوض السلطة ويدعو إلى الاضطراب والفوضى في المجتمع لذلك ينبغي أن ندعوا إلى التضامن الاجتماعي بمعدل الدعوة إلى الصراع الطبقي.

ثانياً-المنهج الاجتماعي البنائي الوظيفي (الرأسمالي):

يختلف المنهج البنائي الوظيفي (الرأسمالي) عن المنهج الصراعي الاشتراكي في تفسيره لعملية التغير وعلاقته بظاهرة الجريمة، فالمنهج الوظيفي يفترض ما يأتي:

١- أن المجتمع يتسم بالاستقرار وأن العلاقات والاجتماعية بين أفراده ثابتة ومستقرة لسببين:

- الاتفاق العام على مجموعة من المعايير والقيم التي تسود المجتمع.
- التساند والتوازن الوظيفي بين أنساق المجتمع، فمثلاً يساند النسق التربوي نسق الأسرة ليعالج انحراف وجنوح أحد أو بعض الأسر، ويدعم النسق السياسي النسق التربوي في تنشئة أفراد المجتمع ، ويدعم النسق التربوي النسق الاقتصادي في تزويده بالأيدي العاملة، ويساند النسق الاقتصادي النسق الأسريفي انتاج المطاعم ومحلات لخدمات حاجات المنازل المختلفة عندما تخرج المرأة إلى العمل...وهكذا.

ولهذا يكون المنظور الرئيس للمنهج الوظيفي تصور المجتمع ، لوحدة متكاملة متماسكة، وأن الاتفاق العام على القيم أكثر العوامل أهمية في خلق التكامل والتوازن الاجتماعي، ولذلك يقرر المنهج الوظيفي أن الانحراف والتوتر في المجتمعات لا يحدث من داخل البناء الاجتماعي ، وإنما يحدث بسبب عوامل خارجية تؤثر على استقرار المجتمع وتوازنه، وتتطلب من أنساق المجتمع التلاؤم مع التغيرات الخارجية.

٢- وضع المنهج الوظيفي للعوامل الثقافية(الأعراف-التقاليد-العادات..) دوراً رئيساً في استقرار المجتمعات الإنسانية، واعتبر المحافظة على الثقافة (التقاليد- الأعراف- الخ) هي هدف رئيسي يسعى المجتمع الإنساني إلى تحقيقه، بسبب ذلك تقل الجريمة ويقل الانحراف، ويفترض المنهج الوظيفي أن حجم الانحراف والإجرام يزداد كلما انخفض حرص أفراد المجتمع في المحافظة على ثقافة مجتمعهم أو قل الاجتماع على القيم الاجتماعية، ويفترض الاتجاه الوظيفي أن التغير في المجتمعات الإنسانية لا يحدث بصورة فجائية أو ثورية بل يحدث بالتدريج وبصورة تلاؤمية.

٣- المصدر الرئيسي لتغير المجتمع الإنساني عادة يكون عاملاً خارجياً بسبب ظروف اقتصادية أومن أثر وسائل الإعلام والاحتكاك الثقافي ، أو بسبب هيمنة سياسية خارجية ، ولذلك تحدث الانحرافات والجرائم في المجتمع بسبب تلك العوامل الخارجية نظراً لما تحدثه من آثار سلبية تؤثر على استقرار وتوازن أنساق المجتمع ، فمثلاً قد تنشر وسائل الإعلام الخارجية تقاليد مخالفة لثقافة المجتمع مما يخلق بيئة ومناخاً ملائماً لارتكاب الجريمة في المجتمع .

٤- يقر المنهج الوظيفي (الرأسمالي) بضرورة وجود الطبقات في المجتمع الإنساني ويطلق عليه التدرج الاجتماعي، ويعتبر هذا التفاوت الاجتماعي بين

أفراد المجتمع ضرورة ينبغي المحافظة عليها ،لأنه إذا كان هناك تجانس بين الناس في المراكز الاجتماعية داخل المجتمع ، فإن المجتمع لن يستطيع أن يحافظ على حالته السوية.

وقد كان من أهم رواد هذا الاتجاه رادكليف براون ومالينوفيسكي ويارسونز وميرتون و غيرهم، مع العلم أنه قد وُجه لأنصار هذا الاتجاه نقد فيما يتعلق بالجانب الأيدلوجي، حيث يرى كثير من المتخصصين أن افتراضات هذا الاتجاه تعبر عن أيدلوجية محافظة لأنها تصور الجوانب المستقرة والمتكاملة فقط وتعمل على تدعيم الأوضاع القائمة والمحافظة والدفاع عن النظام في مواجهة عوامل الصراع وقوى التغير.

ثالثاً-المنهج القرآني:

يتخذ المنهج القرآني موقفاً مناهضاً ومختلفاً عن موقف الاتجاه الصراعي (الاشتراكي) والاتجاه الوظيفي (الرأسمالي) في افتراضاتها حول العلاقة بين التغير الاجتماعي وسلوك الجريمة والانحراف في المجتمعات الإنسانية،ويكمن الفارق بينهما بأن المنهج القرآني يضع العامل العقائدي (الإيمان بالله سبحانه وتعالى)عاملاً رئيساً في عملية استقرار المجتمع وتغيره.

فالتغير في المجتمع الإنساني ضرورة في منهج القرآن لكن ليس بهدف تحقيق مصالح اقتصادية كما يدعوا إليه أنصار الاتجاه الصراعي الاشتراكي، و كذلك الاستقرار الاجتماعي ضرورة في منهج القرآن ،لكن ليس بهدف المحافظة على ثقافة المجتمع من تقاليد وعادات وأعراف كما يدعو إليه أنصار الاتجاه الوظيفي الرأسمالي، ولهذا يكون للمنهج القرآني تصور خاص للعلاقة بين التغير الاجتماعي والسلوك الإجرامي في المجتمعات الإنسانية يكمن إيجازه بما يأتي:

١- قرر المنهج القرآني حقيقة هامة حول خصائص المجتمعات الإنسانية من ناحية رغبتها وحرصها على المحافظة والتمسك بثقافتها المشتركة الموروثة من الأجيال السابقة والعمل على توريثها للأجيال اللاحقة خاصة ما يتعلق بالأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية والدينية. ويرى المنهج القرآني أن تلك الثقافات الإنسانية الموروثة مصدر رئيسي للانحراف الفكري وتخلق بيئة مناسبة لممارسة الجريمة بأنواعها ، لأن تلك الأعراف والتقاليد والعادات لا تستطيع أن توجه الأخلاق أو تضبط الغرائز، لذلك يقرر المنهج القرآني ضرورة تغيير ثقافة المجتمع الإنساني وترشيدها وتوجيهها نحو الوجهة الصحيحة، واختار المنهج القرآني "العامل العقائدي" مقياساً رئيساً (يقصد بالعامل العقائدي:الإيمان بالله سبحانه وتعالى وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الأخر وبالقدر خيره وشره) لمعرفة جوانب القوة والضعف في ثقافة المجتمعات الإنسانية ، كما وضعه محركاً أساسياً لتغير المجتمعات الإنسانية نحو الأفضل بمعالجة وحذف ما هو سلبي و يتنافى مع العقيدة الإسلامية ودعم ما هو إيجابي ويتوافق مع ما جاء به الإسلام، وقد ذكر الحق سبحانه وتعالى نماذج كثيرة من المجتمعات الإنسانية والتي شاع وكثر فيها الإجرام والانحراف بسبب حرصها على المحافظة على أعراف وتقاليد وعادات الآباء، ثم أمر الخالق سبحانه وتعالى بتغييرها عن طريق إرسال الرسل لتحريك العامل العقائدي وهو الإيمان بالله وإتباع أوامره ونواهيه من أجل الخلاص من بعض مصادر الانحراف والجريمة في ثقافة المجتمع، ويحل بدلها العقيدة الصحيحة المستمدة من شرع الله سبحانه وتعالى لتحقق الأمن النفسي والاجتماعي، فقال الحي القيوم سبحانه وتعالى عن تلك المجتمعات

البشرية بشكل عام عند إرسال رسل الله لتحريك العامل العقائدي بها :((قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ))(إبراهيم)، وقال الحق سبحانه وتعالى :((وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ(170)))البقرة

٢- يقرر المنهج القرآني أنه ينبغي في بعض الحالات المحافظة على استقرار المجتمع ، وذلك بتغيير المجتمع ووصوله إلى مرحلة العبودية الشاملة لله سبحانه وتعالى باتباع أوامره ونواهيه في جميع مجالاته، لأن الاستقرار على هذه الحالة يحافظ على الأمن الشامل (النفسي والاجتماعي) والذي يتحقق من عملية التغيير بواسطة العامل العقائدي والتي تكون له فعالية أمنية في الحد والقضاء على مصادر الانحراف والجريمة في المجتمع، ولذلك ينبغي المحافظة على استقرار المجتمع، قال الحق سبحانه وتعالى :((وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ۚ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ(82)))(الأنعام).

٣- عندما يقرر المنهج القرآني ضرورة التغيير في المجتمعات الإنسانية واستخدام العامل العقائدي محركاً رئيسياً لمجرى التغير، فإنه يحرص بأن لا تحدث عملية التغيير أي صراع أوتوتر بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

وحتى يتجنب المنهج القرآني ذلك الصراع والتوترأقربالتفاوت والتدرج الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية ، واعتبرأن هذا التدرج هو سنة من سنن الحياة الإنسانية ولا تصلح شؤونها إلا به ويتحقق من خلاله الاستقرار والأمن في المجتمع، ولهذا يرسخ المنهج القرآني ظاهرة التدرج الاجتماعي في جميع أنساق

المجتمع الإنساني ، كمثال تقريره لقوامة الذكور على الإناث، وحقوق الآباء على الأولاد في النسق الأسري (الرجال قوامون على النساء)((فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا الإسراء)) وأمر سبحانه وتعالى عامة الناس بالخضوع لولي الأمر في النسق السياسي ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ))(النساء:٥٩) ، كذلك قرر الخالق سبحانه وتعالى هذا التفاوت والتدرج بين أفراد المجتمع في النسق الاقتصادي وكذلك في جميع الأنساق الاجتماعية ، فقال الحق سبحانه وتعالى:((أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُون))(الزخرف:٣٢).

ولهذا عندما يقرر المنهج القرآني التدرج الاجتماعي ويعتبره قاعدة زاوية متناسقة لتنظيم الحياة الإنسانية فهو يشترط أن يكون هذا التدرج في ظل العامل العقائدي (الخوف من الله ورجائه) ليضمن الإسلام مراعاة الحقوق بين المستويات ويمنع الظلم ويمنح العدالة في المستويات الدنيا، وهذا يعني أن المنهج القرآني لا يدعو إلى المحافظة على نظام التدرج (الطبقية) بسلبياته كما ينادي بذلك أنصار المنهج الوظيفي (الرأسمالي)، كما لايدعو المنهج القرآني إلى إلغاء التدرج والتفاوت في الصراع والتوتر بين الطبقات، وهو ما يتبناه أنصار الاتجاه الصراعي(الاشتراكي)لأن المحافظة في النظام الرأسمالي والصراع في النظام الاشتراكي كليهما تخلق بيئة مناسبة لارتكاب الانحراف والجريمة، فهما عاجزان عن تقويم الفكر والسلوك وضبط الغرائز بشكل عام.

٤- قرر المنهج القرآني أن التغيير الرشيد والسليم في المجتمعات الإنسانية ينبغي أن يكون من الداخل (أي من داخل المجتمع)، فالملاحظ يرى أن المنهج القرآني يقوم بعملية التغيير من خلال تحريك العامل العقائدي داخل المجتمع،

فيبدأ من المستويات الدنيا متدرجاً وبدون صراع حتى يصل إلى المستويات العليا.

و مجرى التغيير هذا في المنهج القرآني يختلف عن مجرى التغيير في الاتجاه الاشتراكي الذي يفترض أن التغيير يحدث بصورة فجائية مما يحدث صراعاً بين الطبقات الدنيا والعليا في المجتمع ،كما أن مجرى التغير في المنهج القرآني يختلف أيضاً عن مجرى التغيير في الاتجاه الوظيفي الرأسمالي الذي يرى التغيير عادة ما يحدث بسبب عوامل خارجية.

فالمتمعن في القرآن الكريم يجد أن جميع المجتمعات الإنسانية بتنوع زمانها ومكانها بدأ تغيرها بتحريك العامل العقائدي من داخل المجتمع نفسه من قبل أحد أفراد المجتمع وأنصاره ثم يتجه التغير إلى المستضعفين وأصحاب المستويات الاجتماعية الدنيا ثم إلى عامة الناس ثم إلى جماعة الصفوة والقيادة أصحاب المستويات الاجتماعية العليا في المجتمع، وفي هذا قال الحق سبحانه وتعالى عن مصدر التغير في مجتمع قوم نوح عليه السلام:((أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ))(الأعراف:٦٣) ، وقال سبحانه وتعالى عن مجتمع قوم هود:((أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ))(الأعراف:٦٩)، وقال سبحانه وتعالى عن مصدر التغير في المجتمعات الإنسانية بشكل عام ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ))(إبراهيم:٣) وقال سبحانه وتعالى :((وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ۖ))(ص:٤).

٥- وعن اتجاه التغير فإن المنهج القرآني يقرر أن التغيير ينبغي أن يكون في المجتمع من الأسفل إلى أعلى ، أي من المستويات الاجتماعية الدنيا وعامة الناس ثم إلى المستويات الاجتماعية العليا التي تشمل القيادة والأشراف وجماعة الصفوة بالمجتمع ، ويبدوا أن مجرى التغير العقائدي بهذا النموذج

الذي طرحه المنهج القرآني ثابت في جميع المجتمعات الإنسانية ، فقد أخبر سبحانه وتعالى عن مجتمع قوم فرعون :((فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُون))(المؤمنون:٤٧) ، وفي المجتمع العربي أمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه الصلاة والسلام في دعوة عامة الناس وعدم تخصيص الدعوة وتوجيهها إلى جماعة الصفوة، ويتضح ذلك من قصة الصحابي ابن أم مكتوم وهو أعمى من عامة الناس عندما أتى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب الهداية والرشد وعنده عظماء قريش، فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم عنه، وأقبل على العظماء علية القوم،فأنزل الحق سبحانه وتعالى فيه قرآناً يتلى إلى يوم الدين،فيه يعاتب نبيه بقوله ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ (2) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ (3) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ (4) أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ (5) فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ(6) وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾(7) (عبس:٧) وقال سبحانه وتعالى مخبراًعن مجرى التغيير في مجتمع قومه فرعون:((فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (53) إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ(54)))(الشعراء:٥٤)، وأخبر سبحانه وتعالى كذلك عن مجرى التغيير في مجتمع قوم نوح بقوله ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ(111) ﴾ (الشعراء).

٦- إن منهج القرآن بتحديد مصدر التغيير يقتضي بأن يكون من الداخل إلى الخارج ، وكذلك تحديد مجراه بأن يكون من المستويات الاجتماعية الدنيا إلى المستويات الاجتماعية العليا،وذلك _والله أعلم _لأن الفئات الاجتماعية الدنيا المحرومة والمضطهدة أكثر بحثاً عن الحق وهي المستفيدة من تغير الأوضاع الاجتماعية ،وهي قاعدة جماهيرية عامة ستؤثر عاجلاً على سياسة جماعة الصفوة في المجتمع، ولذلك يكون الصبر والمثابرة في تقبل الدعوة ونشرها من قبل هذه الفئات أكثر من تقبل جماعة الصفوة التي تسعى إلى استقرار

المجتمع وثقافته لتحافظ على مكانتها ومصالحها، ذكر الحق سبحانه وتعالى نموذج من عناد جماعة الصفوة (الطبقة الحاكمة- الطبقة الغنية) وتظليلها للعامة خوفاً من تصدع مكانتها السياسة والاقتصادية :((فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ)) (المؤمنون: ٢٤) ذكر الطبري في تفسيره[1]

(بمعنى أن يكون متبوعاً وأنتم له تبع) كما ذكر الحق سبحانه وتعالى نموذجاً آخر عن سرعة اقتناع وإدراك الفئات الاجتماعية العامة للحق وصبرها على الأذى، وذلك في قصة موسى علية السلام مع قوم فرعون عندما آمن بنو إسرائيل أصحاب المستويات الدنيا بدون إذن من قائدهم أوأشرافهم:((قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ (71) قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا ۖ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا(72)))(طه). ومن ناحية أخرى – والله أعلم- أن تحديد المنهج القرآني لمجرى التغيير العقائدي من أسفل إلى أعلى في المجتمع لعلم الله تعالى المسبق بأسرار النفس البشرية، وذلك أن الإنسان في حالة الغنى والقوة كما في جماعة الصفوة يكون معانداً للحق أكثر من أتباعه ،قال سبحانه وتعالى :((كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ (6) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ(7) العلق)) والعكس كذلك فقد يكون عند الضعفاء والعامة من الناس تقبل للحق ورغبة في الحصول على الأمن النفسي والاجتماعي وهو الذي لن يتحقق إلا في ظل عقيدة الإيمان بالله سبحانه وتعالى وتقواه باتباع أوامره ونواهيه، وهذه العقيدة هي التي تجبر جماعة الصفوة على الإذعان والخضوع لأوامر الله سبحانه وتعالى وهي أوامر بتحقيق العدالة ونبذ الظلم في المجتمع

---

[1] الطبري:مختصر تفسير الطبري(مراجعة مروان سوار)دمشق،دار الفجر، الطبعة الثانية،١٤١٢هـ،ص ٢٤٣.

الإنساني، قال سبحانه وتعالى:((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ))(النور:٥٥).

٧- قرر المنهج القرآني أن الصدام مع التغيير العقائدي والوقوف في طريقه يمكن أن ينهي المجتمع بأسره ويترتب عليه حدوث الزلازل أو الغرق أو المرض أو الريح أو الحرب أو غيرها من العقوبات الإلهية، ولهذا ينذر المنهج القرآني جماعة الصفوة بصراحة من الاستمرار على مبدأ العناد للحق ويحذرها من تضليل عامة الناس، كما ينذر المنهج القرآني العامة من الناس من الانقياد لجماعة الصفوة والتضامن معها في الوقوف أمام التغيير العقائدي فقال سبحانه وتعالى: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ (١١) فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ (١٢) لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ (١٣) قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (١٤) فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ (١٥) (القصص)

المبحث الثاني – التنمية والجريمة في منهج القرآن ومنهج علم الاجتماع

تطلق التنمية على الجهود التي تبذلها الحكومات لتنمية الموارد البشرية واستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع، وهي بذلك تعتني بجانبين:

الجانب الأول: التنمية الاجتماعية وهي التي تعنى بالتربية والتعليم والثقافة وتوفير المهن والصحة لأفراد المجتمع.

الجانب الثاني:التنمية الاقتصادية وهي التي تعنى برفع مستوى المعيشة والدخل واستغلال الثروات الطبيعية للبلاد.

والتنمية بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي ليست ظاهرة جديدة في المجتمعات المعاصرة كما يتصور ذلك البعض، فقد بذلت المجتمعات التاريخية المساعي في رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على ثقافتها وذلك في ضوء إمكانياتها وقدراتها.ولقد أظهرت نتائج البحوث الاجتماعية الإنسانية بشكل عام أن هناك علاقة وثيقة بين برامج التنمية ونشوء كثير من المشكلات الاجتماعية والتربوية ومن ضمنها مشكلة الجريمة والجنوح، وقد كان المنهج القرآني قد أشار إلى ذلك الارتباط بين التنمية والجريمة متقدماً بذلك الدراسات الإنسانية المعاصرة، لذلك وضع سياسة ثابتة في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ليجد كثيراً من الآثار السلبية المزمنة لبرامج التنمية ومن أهمها مشكلة الجريمة، وسيتضح ذلك من خلال إبرازالفرق بين تفسير علم الاجتماع ومنهج القرآن للعلاقة الوثيقة والمتلازمة بين التنمية والجريمة، وهو ما سنوضحه في العناصر التالية:

أولاً– منهج علم الاجتماع في تفسير العلاقة بين التنمية والجريمة:

العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم المتخصصة بدراسة مشكلات الإجرام والانحراف بشكل خاص ترى أن هناك ارتباطاً بين التنمية ومشكلة الجريمة من

ناحية زيادة حجمها وتنوع أنماطها، وأن الخلل يحدث بسبب عدم التوازن بين شقي التنمية والتركيز على الجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي، أو العكس بالتركيز على الجانب الاجتماعي في التنمية دون الجانب الاقتصادي، ويمكن طرح نموذج تصوري يبين نظرة علم الاجتماع وتفسيره للعلاقة الوثيقة بين التنمية والجريمة، كما يأتي:

١- التركيز على الجانب الاقتصادي في التنمية دون الجانب الاجتماعي يدفع بكثير من أفراد المجتمع إلى ميدان الكسب والعمل والقيام بوظائفهم الاقتصادية المستجدة بصرف النظر عن قيامهم بالدور القيادي والتربوي في الأسرة، مما يضعف عملية الضبط الاجتماعي للآباء ويسبب بالتالي مشكلات الجنوح والطلاق،ويرجع سبب عدم الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وخاصة برامج الإعلام والتعليم الموجهة للأولاد، أو الموجهة للآباء، والتي يمكن أن تساعد أفراد المجتمع على تفهم دورهم الاقتصادي الجديد، بدون أن يؤثر ذلك على وظائفهم وأدوارهم الاجتماعية تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم.

٢- التركيز على الجانب الاجتماعي في التنمية دون الجانب الاقتصادي يؤدي إلى نمو تعليمي وتوفر عدد كبير من أفراد المجتمع المؤهلين علمياً وفنياً، ولكن بدون توفر وظائف ومهن اقتصادية مما يحدث بطالة في المجتمع، مثال ذلك الاهتمام بالبرامج الاجتماعية التثقيفية والتعليمية للمرأة ثم إلحاقها بوظائف ومهن خارج المنزل يؤثر سلبياً على التنشئة الاجتماعية للأولاد، وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة أكيدة بين البطالة وخروج المرأة للعمل وزيادة الجنوح والإجرام في المجتمع [١].

---

[١] محمد ابراهيم السيف: المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي،الرياض،دار الخريجي للنشر،١٤٣٦هـ ،ص١٤٥.

٣- التوازن بين شقي التنمية (الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي) من الصعب تحقيقه، فالجانب المادي الاقتصادي أسرع في تغيره من الجانب الاقتصادي والثقافي، وذلك لميل الناس إلى المحافظة على القيم والأعراف والتقاليد والعادات مما يترتب على ذلك التعارض بين مصالح الناس وعدم العدالة في توزيع الثروة وترسيخ الطبقية وصراع القيم بين الطبقات والجماعات، وحتى لو تحقق التوازن بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن بعض الباحثين كما في بعض بلدان أوربا وأمريكا يتصور أن للتنمية بشكل عام أثر سلبي في عملية الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ضعف في سيطرة المجتمع على سلوك أفراده ؛ويحدث هذا بسبب انخفاض الدور التربوي للأسرة والمدرسة والحي في تلك الدول المتقدمة ،فيترتب على ذلك نشوء قيم حضارية تقوم عليها برامج الرعاية والترويح الاجتماعي للشباب، قد تكون مخالفة للقيم الأسرية المحافظة التي يتطلبها المجتمع.

٤- بسبب مظاهر التنمية الاجتماعية (كالتعليم)ومظاهر التنمية الاقتصادية (كتوفير المهن وارتفاع مستوى الدخل) يحدث الحراك في مراكز أعضاء الأسرة والعائلة، فالعلاقات الاجتماعية بين أعضاء العائلة كانت قبل برامج التنمية تقوم على القيم الاجتماعية التقليدية فهي تجري باتجاه محدد حسب المنزلة الاجتماعية للذكر والأنثى أو حسب مبدأ السن في المجتمع(الكبير والصغير)، وعندما تسيطر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية عليه يتحول مجرى العلاقات الاجتماعية الأسرية والعائلية إلى اتجاهات متعددة ويقل ضبطها تبعاً لاعتبارات السن والجنس ليصبح لارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي آثار تؤدي إلى اختلاف أدوار أعضاء العائلة مما يحدث صراعاً بين الأجيال (الآباء والأبناء) وصراعاً بين الذكور والإناث، حتى يصبح الصراع ظاهراً على مستوى المجتمع مما يترتب عليه خلل في كثير من النظم الاجتماعية وأهمها نظام

الأسرة ووظائفها التربوية مما يخلق مناخاً ملائماً لشيوع الانحراف والإجرام في المجتمع.

٥- وتحدث آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية حراكاً في علاقة أعضاء الأسرة والعائلة وتوجيه تلك العلاقات خارج نطاق الأسرة والعائلة، فالبرامج التنموية والاقتصادية تجذب الأفراد صوبالدخول في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات أخرى من غير أعضاء الوحدات المتقاربة، فقد تسقط برامج التنمية الحواجز الاقتصادية والثقافية التقليدية للنسق العائلي(مثل التجانس في المهنة والزواج الداخلي وسيطرة الآباء) والتي كانت تمنع الأفراد من تنقلهم الاجتماعي خارج دائرة القرابة أو تمنع إمدادهم بالعلاقات الاجتماعية في أي اتجاه خارج نسق القرابة.

لقد أثر دخول الفرد في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات متعددة خارج النسق العائلي بفعل برامج التنمية على طبيعة انتمائه العائلي، إذ تطور انتماء الأفراد وأخذ طابعاً جديداً، فبعد أن كان ضيقاً في محيط العائلة أصبح واسعاً يدور في محيط المجتمع الكلي من خلال جماعات الرفاق وجماعات العمل والجماعات الدينية والترويحية والسياسية، وغيرها من الجماعات الرسمية وغير الرسمية، ويعني هذا أن البرامج التنموية كانت دافعاً للأفراد نحو الخروج من سيطرة العائلة؛ وبالتالي ضعف الضبط الاجتماعي العائلي لسلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، مما منح فرصة للأفراد في الإطلاع على سلوكيات وثقافات متعددة، قد تكون مخالفةأومتناقضة مع قيم وثقافة المجتمع الرئيسة،مما يخلق بيئة ملائمة للانحراف والجريمة في المجتمع.

٦- تدفع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفراد والأسر إلى الحراك الاجتماعي الأفقي؛ بمعنى الهجرة والتنقل من بلد إلى بلد، أو هجر الموطن الأصلي في القرى والمراكز الصغيرة إلى الاستقرار في المدن الحضرية الكبيرة،

وتفترض الدراسات الاجتماعية أن المهاجرين أو الوافدين عادة يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى السكن داخل الأحياء القديمة أو المحيطة بوسط المدينة أو بأطراف المدينة، وذلك لأنها تتميز بإيجارات رخيصة حتى أصبحت مناطق جذب للوافدين من خارج البلاد وداخلها، وغالباً ما تتسم تلك الأحياء بصراع ثقافي بسبب عدم تجانس القيم والمبادئ لعدم تجانس الوافدين، كذلك تزدحم تلك الأحياء وتقل فيها وسائل الترويح وينخفض الدخل عند الساكنين، مما يجعلها بيئة غير مناسبة للتنشئة الاجتماعية،فتصبح مناخاً ملائماً لارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي بأنواعه.

٧- أن حراك الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية خارج النسق العائلي وهجرتهم من مواطنهم الأصلية إلى مواطن حضرية أخرى بسبب جذب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحُدث فجوة وخللاً في العلاقات مع أعضاء النسق الأسري والعائلي، وخاصة ما يتعلق بموضوع الضبط الاجتماعي في تربية الأولاد، مما يستوجب على المخططين في مجال التنمية الاجتماعية الاهتمام بالمؤسسات التربوية المدرسية وجعلها بديلاً للقصور الذي يعتري وظيفة الأسرة التربوية، ولهذا فإن سلوك النشء في فترة التنمية يصبح رهيناًالالتزامهم المدرسي، ومن المؤكد أن المدرسة لا تستطيع أن تحل جميع المشكلات وأزمات التلاميذ،كما أن انسحاب أو تسرب الطلاب من المدارس لأسباب عديدة يحرم الفرد من اكتساب قيم ومعايير خلقية يكون قد حُرم من اكتسابها أيضاً في محيط أسرته في هذه الفترة المتغيرة، مما يكون له أكبر الأثر في خلق بيئة مناسبة لشيوع الانحراف والجريمة في المجتمع.

ثانياً- منهج القرآن في تفسير العلاقة بين التنمية والجريمة :

تعد التنمية من وجهة نظر الدراسات الاجتماعية تغييراً مقصوداً نابعاً من إرادة الإنسان وليس حدثاً تلقائياً أو عشوائية، والدراسات الاجتماعية في مفهومها

هذا عن التنمية تتبع رؤية المنهج القرآني الذي أقر من قبل أن إرادة الإنسان تخوله أن يحدث تغييراًفي حالته الاجتماعية والاقتصادية إلى حالة أخرى يرغب فيها ويطمح في نيلها، ويعني هذا أن الإسلام أقر بمفهوم التنمية واعتبر أن الإنسان قادر على تغيير كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، فقد قال الحق سبحانه وتعالى:(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ١١) الرعد. قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله [١]في تفسير هذه الآية الكريمة :(إذا غير العباد ما بأنفسهم من المعصية فانتقلوا إلى طاعة الله غير الله عليهم ما كانوا فيه من الشقاء إلى الخير والسرور والغبطة والرحمة ، وإن الله لا يغير ما بقوم من النعمة والإحسان ورغد العيش حتى يغيروا ما بأنفسهم بأن ينتقلوا من الإيمان إلى الكفر ومن الطاعة إلى المعصية) .

وقد كان المنهج القرآني قد نص بصراحة على ضرورة التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في الخطة الاقتصادية لنبي الله يوسف عليه السلام عندما كان وزيراً لخزائن الأرض في مصر، قال سبحانه وتعالى﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ {٤٧} ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ {٤٨} ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ {٤٩}﴾ يوسف

وبالرغم من أن منهج علم الاجتماع يتفق مع المنهج القرآني حول مفهوم التنمية بأنها تغيير مقصود نابع من إرادة الإنسان نحو تنظيم جديد للحياة

---

[١] عبدالرحمن ابن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزء الرابع ، عنيزة،مركز بن صالح الثقافي ،غير مؤرخ ،ص٩٤.

الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع وحل لمشكلاته المتعددة بالأسلوب الذي يختاره،إلا أن المنهج القرآني قيد الاختيار ولم يجعله مطلقاً، وأمر أن تكون برامج وخطط التنمية تحت مظلة العقيدة الإسلامية، أو بمعنى آخر أمر المنهج القرآني أن يكون العامل العقائدي(الإيمان بالله واتباع شرعه سبحانه وتعالى) قائداً ودليلاً لسياسة التنمية في المجتمعات الإنسانية، وتكون البرامج الاقتصادية والاجتماعية موجهة في ضوء القيم والمبادئ والأوامر والنواهي التي حددها المنهج الرباني.

ويبدو من ذلك أن الفارق الرئيس بين المنهج القرآني ومنهج الدراسات الاجتماعية في عملية التنمية هو الإقرار بالعامل العقائدي في توجيه البرامج الاقتصادية والاجتماعية، فهذا الجانب تغفله الدراسات الاجتماعية بشكل عام عند التخطيط لتنفيذ التنمية، بينما يجعله المنهج القرآني ركيزة رئيسة في عملية تنمية المجتمعات الإنسانية.

بالرغم من التباين بين المنهج القرآني ومنهج الدراسات الاجتماعية للركائز التي ينبغي أن يعتمد عليها التخطيط للتنمية إلا أن هناك اتفاقاً بين تلك الدراسات الإنسانية المتخصصة في علم الاجتماع والمنهج القرآني يقتضي بأن آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وشعور المجتمع بالرفاهية والإحساس بالأمن الصحي والنفسي والاجتماعي عند أفراد المجتمع،وكذلك من الممكن أن تخلق ظروفاً متغيرة ثقافية واقتصادية واجتماعية ينتج عنها أفعالاً جنائية وسلوكيات واتجاهات جانحة وإجرامية، وعلى ضوء نظرة الاتجاه القرآني حول العلاقة بين التنمية والجريمة وتباينها واتفاقها مع نظرة علم الاجتماع ، يمكن الآن طرح نموذج تصوري يحدد بدقة تفسير القرآن العظيم للعلاقة الوثيقة بين مشكلة الجريمة وبرامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية التاريخية والمعاصرة، كما يأتي:

١- يقرر المنهج القرآني أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمعات الإنسانية من اجتهادات الحكومات والأفراد لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في البلاد تعد ظاهرة عامة وسلوكاً إنسانياً ، وتعتبر طموح جميع المجتمعات الإنسانية التاريخية والمعاصرة، وقرر المنهج القرآني أن إغفال العامل العقائدي في عملية التخطيط والتنفيذ للبرامج والأعمال التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع يترتب عليه سلوكيات وأفعال إجرامية وجانحة، واعتبر المنهج القرآني أن شيوع الجريمة في ظل الرفاهية الاقتصادية هما أمران متلازمان، وهذا من السنن الكونية والتي تكون نتاجاً لإغفال العامل العقائدي ، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: ((أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ {٥٥} نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ {٥٦}))المؤمنون. ذكر ابن كثير رحمه الله[١] عند تفسير هذه الآية الكريمة حديثاً رواه الإمام أحمد[٢]، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :((إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم وإن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الدين إلا من أحب)).

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثالث,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص٢٤٠.

[٢] أحمد ابن حنبل : مسند الامام أحمد ابن حنبل ، بيروت الطبعه الأولى ، دار احياء التراث،غير مؤرخ.

٢- إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المنهج القرآني الذي يأمر باتباع الأوامر والنواهي الشرعية في البرامج والمشروعات الصحية ، والقضائية والأمنية والتعليم والإعلام، ليحفظ أنظمة المجتمع الرئيسة ومن أهمها النظام الأسرى والنظام السياسي ،لأن العقيدة الإسلامية تحفظ المراكز والمكانات والأدوار، فتحد من الصراع والتنافس المادي والثقافي بين الذكور والإناث، وجيل الآباء والأولاد، وبين الجماعات السياسية والدينية والأقليات الاجتماعية، ويقلل من الفوارق والطبقات الاجتماعية ،وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى :((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ {٥٥}))(النور) وقال سبحانه وتعالى:((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ {٩٦}))(الأعراف).

٣- يقرر المنهج القرآني أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان والتي تسعى برامج التنمية لتحقيقها لايمكن تحقيقها إذا أغفلت البعد الديني في عملية توجيه الإنسان و استغلال قدراته الإنسانية والطبيعية، سواء كان ذلك في مجال التعليم أو التوظيف أو اقتصاديات البنوك أو في مجال الاتصالات وغيرها من مجالات المجتمع المتعددة، لذلك قرر المنهج القرآني أنه بدون العامل العقائدي لن يكون هناك رفاهية اقتصادية واجتماعية للإنسان، وقد ذكر المنهج القرآني نماذج تطبيقية لمجتمعات إنسانية أخذت وسعت بأسباب التنمية ولكنها لم تحقق المطلب الرئيس للتنمية وهو رفاهية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، بسبب إغفالها للعامل العقائدي في سلوكياتها واتجاهاتها وتطورها، قال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى:((وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً

قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ١١٢(النحل) وقال سبحانه وتعالى:((وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا١٢٤))(١٢٤:طه) قال ابن كثير رحمه الله [١] في تفسير هذه الآية الكريمة:((ومن أعرض عن ذكري أي خالف أمري، وما أنزلناه على رسولي، أعرض وتناساه وأخذ من غير هذا ، فإن له معيشة ضنكاً في الدنيا، فلا طمأنينة له ولا انشراح لصدره بل صدره سيكون ضيقاً حرجاً بضلاله وإن تنعم في الظاهر ولبس ما شاء وأكل ما شاء وسكن حيث شاء)) .

٤- قرر المنهج القرآني أن الجريمة يمكن أن تشيع في ظروف التنمية، عندما يُغفل المخططون العامل العقائدي ويركزون على جانب التنمية الاجتماعية، أو كان تركيزهم على جانب التنمية الاقتصادية، أو حتى كان هناك توازن في شقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى آخر أن المنهج القرآني يضع العامل العقائدي ضرورة للوقاية من مشكلات الجريمة والانحراف المصاحبة لعملية التنمية، وهو بذلك عكس منهج علم الاجتماع الذي يضع التوازن في شقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملاً رئيساً في الحد من السلوك الإجرامي المصاحب لعملية التنمية، فيذكر المنهج القرآني حقيقة ذلك في مجتمع قوم عاد عندما ركزوا على تنمية الجانب الاقتصادي في مجتمعهم، قال سبحانه وتعالى:((أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ {١٢٨} وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ {١٢٩} وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ {١٣٠})) (الشعراء) ويقول سبحانه وتعالى عن مجتمعات شاعت فيها الجريمة على الرغم من أنها أخذت بالتوازن من ناحية شقي التنمية الاقتصادية:﴿ فَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثالث,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص١٦٤.

أَوْلاَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ {٥٥})التوبه.

٥- يقرر المنهج القرآني أن التخطيط لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل العامل العقائدي يحد ويقلل كثيراً من حجم الآثار السلبية لمشكلة الهجرة والتي يمكن أن يترتب عليها كثير من المشكلات السلوكية ومن ضمنها مشكلة الجريمة والانحراف، وقد أورد المنهج القرآني جانباً تطبيقياً كحقيقة لهذا التصور، عندما ذكر كيف كانت تعالج ظروف المهاجرين من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة،حيث كانت المدينة المنورة تشهد تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل العامل العقائدي الذي قرره قائد الأمة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فلم تكن تلك الهجرة في ظل العامل العقائدي مشكلة كما تصورتها الدراسات المعاصرة، قال الحق سبحانه وتعالى((وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ {٩}))(الحشر).

ومن ناحية أخرى فإن المنهج القرآني قد نبه إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا خطط لها وفق العامل العقائدي فإنها تحد كثيراً من الصراع والتنافر بين الأجيال والذي يسبب كثيراً من الانحرافات السلوكية والتيتحدث دائماً من الظروف المتغيرة الاقتصادية والثقافية لمراكز الآباء والأولاد والذكور والإناث، وهو ما افترضته الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع، فقال الحق سبحانه وتعالى عن التآلف بين الأجيال الأولى التي أخذت منها مجتمعاتها العقيدة موجهاً لعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية:((وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ {١٠})(الحشر:١٠).

المبحث الثالث – النظم الاجتماعية والجريمة في ميزان علم الاجتماع وميزان القرآن

أولاً– النظام الأسري :

منهج القرآن ومنهج النظريات الوضعية حول العلاقة بين الأسرة والجريمة يتضح بما يأتي:

١– الأسرة والجريمة في ميزان علم الاجتماع:

لقد توصلت جهود الباحثين في علم الإجرام عند دراستهم للعلاقة بين الأسرة والجريمة إلى افتراضات تفسيرية تحدد علاقة الأسرة بارتكاب الفرد للسلوك الاجرامي، ويبدو أن النموذج التصوري للنظريات الوضعية هذه يعزو السبب إلى الافتراضات الآتية:

أ– انحراف الوالدين والجريمة:

كلما انخفض توجه الوالدين نحو تأييد النظم العامة والقيم الاجتماعية زاد من احتمال ارتكاب الأولاد للسلوك الإجرامي، ومعظم الجانحين والمجرمين يشيع في أسرهم الانحراف أوالجريمة.

ب– الضبط الأسري والجريمة:

عندما يزداد ضبط الوالدين للأولاد أو يضعف يكون له أثر بشكل أو بآخر على انحراف الأولاد وارتكابهم للسلوك الإجرامي، بمعنى أن اعتدال الوالدين في ضبط أولادهم يقلل من احتمالية انحرافهم، لأن الاعتدال يؤدي إلى ارتباط الأولاد بهم، بينما تطرف الوالدين بضبط أولادهم(قوة أو ضعف)يؤدي إلى ضعف ارتباط الأولاد بالوالدين وبالتالي احتمال انحرافهم وارتكابهم للسلوك الإجرامي.

ج- المستوى الاجتماعي للأسرة والجريمة:

انخفاض مستوى الطبقة الاجتماعية للأسرة يزداد معه احتمال انحراف الأولاد وارتكابهم للسلوك الاجرامي.

د- التفكك الأسري والجريمة:

الجانحون والمجرمون ينحدرون في الغالب من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين نتيجة للوفاة أو الطلاق أو الهجر.

هذه أهم الافتراضات العامة التي قامت عليها نظريات الجريمة في علم الاجتماع وفسرت مشكلة الجنوح والجريمة كنتيجة حتمية للخلل في النظام الأسري بالمجتمع، وقد طرحت هذه الافتراضات في نظريات مختلفة كما في نظرية الأسرة المفككة،ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية المخالطة الفارقية وغيرهما.

٢- الأسرة والجريمة في ميزان الإسلام:

لقد اتفقت النظريات الاجتماعية المتخصصة في دراسة الجريمة مع منهج الإسلام وافترضت بشكل عام أن هناك علاقة بين الأسرة والجريمة، ولكن يبدو أن الاتجاه الإسلامي يتميز عن النظريات الوضعية بمسلمات رئيسة؛ تتضح هذه المسلمات من خلال الحقائق التي ذكرها الله سبحانه وتعالى بالقران الكريم عن السلوك الإنساني السوي، وغير السوي الصادر من جراء التفاعل بين الفرد وأسرته في مختلف المجتمعات الإنسانية عبر الأزمنة والحقب التاريخية المختلفة، ولقد تبين من الآيات المحكمة للقرآن العظيم أن النموذج الإسلامي عند تفسيره للعلاقة بين الأسرة والجريمة يستند للمصادر التالية:

أ- المستوى الاجتماعي للأسرة والجريمة:

لا يضع الاتجاه الإسلامي علاقة احتمالية بين طبقة الأسرة في المجتمع وانحراف الأفراد فيها، على عكس النظريات الاجتماعية التي افترضت احتمال انحراف أفراد أسر الطبقات الدنيا،بل إن الاسلام ينظر إلى الأسرة نظرة واحدة في جميع المستويات الاجتماعية(العليا-المتوسطة-الدنيا) ويضع احتمال الانحراف والإجرام متساوياً عند كل أفراد الأسر شاملاً جميع المستويات الاجتماعية، فقد ذكر المنهج القرآني أسراً متنوعة من مختلف المكانات والطبقات الاجتماعية،تتوفر فيها عوامل الانحراف والإجرام، فقد زودنا القران الكريم بحقائق عن أسر متعددة المستويات، واحتمال علاقتها بالإجرام أيضا متساوياً، لا يمكن أن يقبل أو يزداد في مستوى معين، فقد ذكر المنهج القرآني عن أسر الطبقة العليا وعلاقتها بالانحراف والإجرام في قصة يوسف علية السلام مع أسرة عزيز مصر، وقيل إن العزيز كبير الوزراء، قال تعالى في سورة يوسف: ((وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ٣٠)) ذكر أحد المفسرين عند تفسير هذه الآية:(إنها محنة التعرض للغواية في جو القصور، وفي جو ما يسمونها الطبقة الراقية، وما يغشاها من استهتار وفجور، فهذه البيئة التي تسمح بهذا هي بيئة خاصة، هي بيئة الطبقة المترفة دائماً، ولما تبين حسب الشهادة أن يوسف عليه السلام بريء وأنها هي التي راودت، وهي التي دبرت الاتهام ...تبدو لنا صورة من الطبقة الراقية في الجاهلية قبل آلاف السنين وكأنها هي اليوم شاخصة، رخاء في مواجهة الفضائح الجنسية، وميل إلى كتمانها عن المجتمع، وقالت نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها، فلما سمعت بمكرهن، أرسلت إليهن ، وأقامت لهن مأدبة في قصرها، وكن من نساء الطبقة الراقية، وخرج عليهن يوسف عليه السلام فبهرن لطلعته ودهشن وجرحن أيديهن بالسكاكين التي يأكلن بها للدهشة المفاجئة، فراودنه جميعهن

بالقول أو الحركات واللفتات (قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ٣٣)يوسف

وفي مقام آخر ذكر الخالق سبحانه وتعالى حقيقة ونموذجاً رائعاً وقوياً لاحتمال شيوع الانحراف في الأسر بصرف النظر عن مستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي فقال تعالى:((وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ١٧))(الأحقاف) ذكر ابن كثير رحمه[١]عند تفسير هذه الآية:((أن هذا حال الأشقياء العاقين لوالديهم، وهذا عام في كل من قال هذا)).

ب- انحراف الوالدين والجريمة:

لا يضع المنهج القرآني الافتراض القائل بأن نتيجة انحراف الأولاد من انحراف الوالدين أو أحدهما، كما افترضت النظريات الوضعية ذلك، فمن المحتمل أن يستقيم سلوك الأولاد وهم في ظل رعاية أبوية غير رشيدة، كما ذكر المنهج القرآني عن أسرة إبراهيم عليه السلام الابن الصالح البار وانحراف الأب فيها، قال تعالى:((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ٧٤))(الأنعام)، وفي المقابل لا يضع المنهج القرآني حتمية صلاح الأولاد بصلاح الآباء، فقد قال تعالى في قصة موسى والخضر عليهما السلام ((وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ٨٠))(الكهف).

ج- التفكك الأسري والجريمة:

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الرابع,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص١٦١.

لا يربط المنهج الإسلامي بين الجريمة وتفكك الأسرة بالوفاة أو الطلاق أو الهجرة كما افترضت النظريات المتخصصة في علم الاجتماع، بل يقرر أن الجريمة يمكن أن تحدث أيضاً في الأسر المتكاملة المتواجد فيها الوالدين والأولاد، وقد يكون جانب الانحراف في الأسرة محتملاً من قبل جميع أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأولاد) بمعدل متساوي ولا يرتبط بأي نوع من أنواع التفكك التي نصت عليها النظريات الوضعية؛ فذكر المنهج القرآني عن انحراف الأب في أسرة فرعون حاكم مصر ،قال سبحانه وتعالى (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا اِمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ١١) كما ذكر المنهج القرآني انحراف الأم في أسرة نوح وأسرة لوط عليهما السلام ((ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ١٠)) (التحريم) كذلك أشار المنهج القرآني: إلى أن الانحراف يمكن أن يكون من الأشقياء مع وجود رشد وصلاح الأب كما أخبرسبحانه وتعالى في قصة يوسف عليه السلام عندما كادوا له أشقائه وقالوا:((اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ٩))٠(يوسف) وأخيراً قرر الحق سبحانه وتعالى أن الانحراف يمكن أن يبدأ أصلاً في الأسرة من انحراف الوالدين أنفسهم كما في أسرة أبي لهب،قال تعالى:((تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ١)) (المسد)٠

والملاحظ أن التفسير الإسلامي وضع معايير دقيقة لمصدر الانحراف في الأسرة محاولاً بذلك إبراز العلاقة بين الأسرة والجريمة بطريقة علمية مقنعة بدون حتميات أو انحياز لأحد الأفراد في الأسرة كما وقعت بذلك النظريات الوضعية.

د- الضبط الأسري والجريمة:

ركزت النظريات الوضعية على عملية ممارسة الوالدين لمسؤولية المتابعة والضبط الاجتماعي على الأولاد باعتبار أنه يؤدي إلى ارتباط الأولاد بهم وبالتالي يضعف من ميلهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، بينما المنهج القرآني يرى عكس ذلك ويعتبر أن ارتباط الأولاد بالوالدين لا ينشأ في الأسرة من علاقة ضبط وتنظيم من جانب الوالدين على الأولاد، إنما الارتباط بينهم يتكون من اتجاه معاكس من جراء بر وإحسان الأولاد إلى والديهم وبالتالي يزداد الارتباط بينهم بحيث ينتفي عقوق الأولاد ويقل ميلهم إلى الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، وهذا يعني أن المنهج القرآني لا يقلل من قيمة ممارسة الضبط الاجتماعي للأولاد من قبل الوالدين، فالملاحظ يرى أن الإسلام نص بتشريعات كثيرة على وجوب القيام بمسؤولية الرعاية من قبل الوالدين على الأولاد فذكر الله سبحانه وتعالى عن ممارسة إسماعيل عليه السلام الضبط الاجتماعي في أسرته بقوله عز وجل:((وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ٥٥))(مريم) وقرر صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري[١] أن مسؤولية الضبط الاجتماعي على الوالدين بقوله(كلكم راع ومسؤول عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها..الحديث) .

إن المنهج القرآني سعى لتحقيق الارتباط بين الأولاد والوالدين عن طريق مبادرة الأولاد إلى الإحسان للوالدين، وليس العكس وهوالتركيز على عملية الضبط من قبل الوالدين على سلوك الأولاد، كما افترضت النظريات الوضعية، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى عن سلوك يحيى عليه السلام في أسرته مع

---

[١] محمد بن اسماعيل البخاري : صحيح البخاري ، الجزء الثاني ، بيروت ، عالم الكتب ،غير مؤرخ ،ص ٥٩.

والديه، وقال سبحانه وتعالى:((وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ١٤)(مريم) ذكر الطبري في تفسيره عن هذه الآية ١ ((أي مسارعاً في طاعتهما ولم يكن مستكبراً ذا عصيان)) وذكر الحق سبحانه وتعالى كذلك عن سلوك عيسى عليه السلام مع والدته:((وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ٣٢))(مريم)، وأوصى الخالق سبحانه وتعالى جميع الأولاد في جميع المجتمعات الإنسانية على مختلف الأزمنة والعصور بالطاعة للوالدين والبر بهما قال تعالى في سورة لقمان:((وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ {١٤} وَإِن جَاهَدَاكَ عَلى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ {١٥}))٠

ومن هنا يتبين بأن المنهج القرآني وضع معايير دقيقة لتحديد أوزان كل عامل وقرر أن السلامة في الأسرة ترتبط بشكل كبير بإحسان الأولاد للوالدين أكثر من ارتباطها بضبط الوالدين للأولاد، وهذا يتباين مع النظريات الوضعية التي افترضت عكس ذلك.

هـ – القوامة والجريمة:

أغفلت النظريات الوضعية موضوع تحديد القائم على الأسرة مثل أن يكون الزوج، أو الزوجة أو كلاهما، بالرغم من أن العلوم الإنسانية القائمة على تلك النظريات قد قررت أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، فمن البديهي في منطق علم الإدارة أن كل مؤسسة تحتاج إلى قائد يضمن لها البقاء والاستقرار،لكن يبدو

---

١ الطبري:مختصر تفسير الطبري(مراجعة مروان سوار)دمشق،دار الفجر، الطبعة الثانية،١٤١٢هـ،ص ٣٠٦

أن المنهج الإسلامي سبق كل المدارس الوضعية في علم الاجتماع وقرر أن الأسرة هي المؤسسة الأولى للمجتمعات الإنسانية، وهي المؤثرالقوي على سلوكيات الإنسان واتجاهاته، وتحتاج إلى تنظيم إداري قوي، لذلك قرر الاسلام أن هناك علاقة أكيدة بين نمط القيادة في الأسرة واستواء سلوكيات الأفراد أو انحرافهم، والقيادة الرشيدة في الأسرة في ظل المنهج القراني ينبغي أن تكون من قبل الرجل، وكلما ضعف الرجل في قيادته للأسرة وتنازل عن حقه في القوامة (للزوجة أو الأولاد) زاد هذا من التخبط في الأسرة وزاد من احتمال الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي لأفرادها، قال تعالى:(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء٣٤)(النساء) ذكر ابن كثير- رحمه الله- عند تفسير هذه الآية الكريمة[١] حديثاً شريفاً رواه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة). إن مسألة تحديد القوامة لها شأن عظيم، لايمكن أن تتحكم فيها أهواء البشر،وفي كل مرة تخالف فيها هذه القاعدة, وتهتز سلطة القوامة في الأسرةيحدث تخبط وفساد ودمار, ولعل من أهم هذه الدلائل أيضا احتمال انحراف الأطفال الذين ينشئون في مؤسسة عائلية يكون القوامة فيها ليست للأب بسبب ضعف شخصيته حيث تبرز عليه شخصية الأم ،وقد أثبتت البحوث التطبيقية المعاصرة في علم اجتماع الجريمة علاقة أكيدة بين وضع القوامة في الأسرة وميل الأولاد نحو الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي,وهذا سبق إسلامي تفتخر فيه كل العلوم الإنسانية والتربوية [٢].

و- الجريمة بين المحارم:

---

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الأول,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص٤٦٥.

[٢] محمد ابراهيم السيف: المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي،الرياض،دار الخريجي للنشر،١٤٣٦هـ ،ص٥٤.

سبق المنهج القرآني النظريات الاجتماعية بالتنبيه عن مشكلة الإجرام والانحراف بين المحارم أنفسهم داخل الأسرة الواحدة (بين الأزواج بعضهم مع بعض، وبين الأولاد والوالدين، وبين الأولاد وأنفسهم)وحدد المنهج الإسلامي (العاطفة) كسبب رئيس وراء نشوء هذه المشكلة داخل الأسرة، وهو الذي تخبطت في صياغته وافتراضه مدارس علم الاجتماع المتعددة ,فالنظريات الوضعية طرحت هذا الافتراض بشكل عام ، باعتبار أن الحرمان العاطفي داخل الأسرة قد يدفع أفرادها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي ، بينما صاغ المنهج القرآني "العاطفة" بمعيار دقيق حدد مصدره وآثاره ووزنه متمثلاً في سلب حرمان عاطفة الأبوة تجاه بعض الأولاد, وإيثار بعضهم على بعض عاطفياً,كتفضيل الذكور على الإناث, وتفضيل الصغار على الكبار, وتفضيل بعض الأولاد من أحد الزوجات عند تعدد الزوجات, وقد ظهر هذا السبب في أسرة يعقوب عليه السلام عندما فضل يوسف عليه السلام على إخوته مما ترتب عليه انحراف في السلوك بين الأشقاء,قال تعالى في سورة يوسف(إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ {٨} اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ {٩} قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ {١٠}) فالحب المسير للسلوك داخل الأسرة يعتبر عاطفة إيجابية ولكن ينبغي أن يكون لهذه العاطفة ضوابط ؛بمعنى أن يكون الحب بين الأزواج بعضهم مع بعض ،وبين الوالدين والأولاد حب في الله تعالى ثم حب للعمل الصالح ،وقد ذكر المنهج القرآن هذا العامل بصراحة في قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ١٤ "(التغابن:١٤) ذكر الشيخ عبدالرحمن بن السعدي[١]:"أن هذا تحذير من الله

[١] عبدالرحمن ابن سعدي:تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزء السابع ،

للمؤمنين لكي لا يغتروا بالأزواج والأولاد, فنصح الله سبحانه وتعالى عباده أن توجب لهم هذه المحبة الانقياد لبعض مطالب الأزواج والأولاد والتي يكون فيها محذور شرعي"وذكر ابن كثير[١] قال أن منهم من يحمل الرجل على قطيعة أو معصية ربه فلا يستطيع الرجل مع حبه إلا أن يطيعه"فبدا من خلال ما سبق أن المنهج القرآني يطلب من الأسر أن تكون العاطفة عقلانية ورشيدة وذلك عن طريق تنقيتها بالقيم والمبادئ الدينية.

ثانياً- النظام السياسي :

ثارت المناقشات حول العلاقة بين السلوك الإجرامي وبين الأشكال العامة للنظام السياسي سواء كان ديموقراطياً او ديكتاتورياً , كما اتجهت المناقشات إلي محاولة ربط السلوك الجانح والإجرامي ببعض المتغيرات السياسية كتنفيذ القانون والإدارة الديمقراطية وغير ذلك,ولكن هذه الآراء في علم الاجتماع لم تصل إلى اتفاق ولم توجد البحوث المنظمة التى يمكن أن تحسم الخلافات القائمة في الرأي,حتى إن بعض العلماء يرون أن مثل هذ العلاقة غير قابلة للدراسة العلمية[٢] .ولايعني هذا أن المدارس الاجتماعية أهملت هذا الجانب أوغفلت عنه,فالنظريات الصراعية في علم الاجتماع ترد التوتر في المجتمع ومن ضمنه الانحراف والجريمة إلى صراع اقتصادي بين الطبقات التي تملك وسائل الانتاج؛ وهي الطبقة الحاكمةمع الطبقات المحكومة التي يفرض عليها وضعها الاقتصادي اتخاذ موقف معادي من الطبقه الحاكمة,وبعض النظريات

عنيزة،مركز بن صالح الثقافي ،ص٤٠٢.

[١] اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الرابع,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص ٣٧٦

[٢] محمد عارف: الجريمة في المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ،الطبعة الثانية ، ١٩٨١م ،ص٤٠٧.

(كنظرية الصفوة)ترد التوتر والانحراف في المجتمع لمبدأ"القوة "الذي قد ينشأبين الصفوة السياسية القائمة، وأية صفوة منافسة أخرى يصيبها الضمور في منافستها في الأخذ بمقاليد القوة.

ومن ناحية المنهج الاسلامي فقد طرح الصراع بين النظم السياسية في المجتمعات الإنسانية والنظم الدينية كمنهج لتفسير العلاقة بين انتشار الجريمة في المجتمع والنظام السياسي في البلاد؛ ويمكن هنا أن نلقي الضوء على جوانب الالتقاء والاختلاف بين منهج علم الاجتماع والمنهج القرآني في الأساس الذي يقوم عليه تفسير العلاقة بين النظام السياسي والجريمة في المجتمعات الإنسانية، وسوف نذكرها على مرحلتين:

أ-النظام السياسي والجريمة في ميزان علم الاجتماع :

لقد تركزت جهود الباحثين في علم الاجتماع حول عدة افتراضات رئيسة تبرز علاقة المشكلة الإجرامية بالأنظمة الحاكمة,ومن أهم هذه الافتراضات ما يأتي:

١-النظام الدكتاتوري:

الأنظمة السياسية الديكتاتورية تعتمد على حكم الفرد وتوجهاته, ولاتؤمن بسيادة القانون ولاتؤمن بضرورة خضوع السلطة للقواعد القانونية القائمة,لذلك يمكن في الأنظمة الدكتاتورية أن يحدث خروج أجهزة القضاء والهيئات المالية والتنفيذية في المجتمع على القوانين في المجتمع وتوجد لذلك المبررات المذهبية,لأن القانون في مثل هذه المجتمعات هو إرادة الزعيم، وهذه الأنظمة تضع معوقات أمام المخلصين من رجال القضاء والشرطة والأمن لتنفيذ القانون، وبذلك تخلق تلك الأنظمة الظروف والتسهيلات لارتكاب الجريمة فتشيع الرشوة والفساد والاختلاس,ويظهر العنف والتنظيمات السرية

والارهاب، لأن السلطات الدكتاتورية وليدة القوة، وتدعي الانتماء إلى قوميات وأيدلوجيات معينة تدافع عنها وتناصر مبادئها,كالنازية التي تزعمها هتلر في المجتمع الألماني،والفاشية التي تزعمها موسيلني في إيطاليا،والستالينية بقيادة ستالين في الاتحاد السوفييتي السابق,والأحزاب القومية المتعددة في كثير من الدول الشيوعية ودول العالم الثالث.

٢- النظام الديموقراطي:

النظام السياسي القائم على الديمقراطية في كثير من الدول المعاصرة يقوم أساساً على أساس فلسفي وهو أن مصلحة الفرد مقدمة على مصلحة الجماعة,أو بمعنى آخر منح حرية فردية وصيانتها إلى الحد الذي لايترتب عليه إيذاء للغير,وبذلك يركز النظام السياسي الديمقراطي على حقوق الأفراد في المشاركة السياسية وممارسة حقوقهم الطبيعية الشخصية والغريزية كاملة، باعتبار أنه لايجوز تقييدها لأنها حرية طبيعية سابقة على السلطة,لذلك تكون سلطة الحكومات في تلك الدول التى تتبع النظام السياسي الديموقراطي سلطة مقيدة وليست سلطة مطلقة ؛ذلك أن السلطةالحكومية هناك تقف عند حد الحقوق والحريات الطبيعية والغريزية للأفراد,ولذلك يشيع في تلك المجتمعات الفواحش من الزنا واللواط والبغاء والاستغلال الجنسي لبعض القاصرين من النساء والأطفال,وكذلك يشيع تداول الأموال بالباطل كالربا والقمار والميسر,وتكثر المظاهرات والصراعات السياسية تحت شعار الحرية والديموقراطية.

٣- جماعة الصفوة:

افترضت النظريات الاجتماعية أن الأفراد في المجتمعات الإنسانية ينقسمون إلى فئتين؛ فئة حاكمة وفئة محكومة ،وتطلق تلك النظريات على الفئة الحاكمة جماعة الصفوة، وافترضت تلك النظريات أن جماعة الصفوة ليس بالضروري

أن تكون حاكمة، ولكنها تتكون من أفراد يمتلكون التأثير على اتخاذ قرار الحاكم أو الرئيس ,وهي عادة ما تكون متماسكة ومنظمة وقادرة على مواجهة التأثيرات التي تضر بمصالحها أو تضعف مكانتها وقيمتها الاجتماعية ,ويطلق على جماعة الصفوة في بعض الكتب والبحوث إسم"البطانة"وهي تحوي أفراداً من الطبقات العليا في المجتمع ربطوا أو ارتبطوا بالطبقة الحاكمة، أما بسبب كفاح تاريخي أوتمييز ثقافي أوتمييز اقتصادي,وتحرص الفئة الحاكمة على تلك الصفوة ،غالباً مايكون لمصلحة سياسية تدعم بقاء واستمرارية سلطتها على المجتمع.

ومن هنا يبدو أن خصائص وسمات أعضاء جماعة الصفوة لها دور مؤثر في القرارات التي يصدرها نظام الحكم، ولها مؤثر أيضاً في العلاقة بين الفئة الحاكمة القليلة والفئة المحكومة كثيرة العدد, وتفترض تلك النظريات الاجتماعية أن جماعة الصفوة عندما تمتلك مقاليد القوة يمكن أن تخلق ظروفاً اجتماعية ملائمة للانحراف والجريمة والعنف والارهاب، فقد تؤثر تلك الجماعة على سياسة الدولة وبالتالي يتخذ الحاكم قرارات تؤدي إلى التفرقة العنصرية، وترسيخ الطبقية، وعدم العدالة في توزيع الثروات في المجتمع , وعدم العدالة في توزيع الخدمات والبرامج التنموية بين فئات المجتمع، والتمييز بين أفراد المجتمع في الحصول على الضروريات العامة كالتعليم والعلاج والتوظيف وغيرها، وهذا يؤدي إلى فساد النظام السياسي الحاكم ويضعف سلطة الدولة، وبالتالي يزيد الفرص لخلق ظروف لارتكاب الجريمة من قبل الأكثرية المحرومة من المجتمع وهي الفئة المحكومة.

والملفت للانتباه أنه بسبب الخصائص المستجدة للأنظمة السياسية المعاصرة (كالأنظمة الديموقراطية الرئاسية في أوروبا وأميركا) ظهر على جماعة الصفوة تحولات وتغيرات كبيرة في خصائصها وسماتها,فقد يمثل الصفوة في تلك الدول

الديمقراطية المعاصرة المثقفون ورجال الأعمال، وقد يكون أعضاء الصفوة من الطبقة الوسطى أو حتى الطبقة الدنيا, فمثلاً قد تتأثر قرارات الدولة وأنظمتها بسبب مصالح اقتصادية لرجال الأعمال ورجال الحكومة,أوتتأثر القرارات الصادرة من النظام الرئاسي بسبب موقف الصحفيين أو محللي الحوادث السياسية ,وخير مثال على ذلك سيطرة الإعلام الصهيوني في دول أميركا وأوروبا ، وتبرير كثير من أعمال العنف والإرهاب ضد العرب والمسلمين,وكذلك سيطرة كثير من المؤسسات والشركات اليهودية على اقتصاد بعض الدول، وبالتالي التأثير على قرارات الرؤساء وتوجيهها لمصالح يهودية وبأسلوب عنصري يخلق العنف والإرهاب والتنظيمات السرية والمظاهرات السياسية.

ب- النظام السياسي والجريمة في ميزان القرآن:

الفاحص لموقف المنهج القرآني العظيم من سلوكيات وأنظمة الحكام وجماعة الصفوة في مختلف الأزمنة والعصور يدرك أن الأسلام وضع نموذج تصوري لعلاقة الأنظمة السياسية بالجريمة في المجتمع ,وهذا النموذج يحتوي على المصادر الآتية:

١- النظام الدكتاتوري:

إن الخصائص والسمات العامة للنظم الدكتاتورية التي تعتمد على حكم الفرد متشابهة على مر العصور وفي مختلف المجتمعات الإنسانية,والمنهج القرآني قرر أن هناك أنظمة دكتاتورية توحد السلطة في يد زعيم معين ولها أثر في تشكيل المجتمعات فكراً وسلوكاً حسب إرادة الزعيم ,وذكر الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم أمثلة تلك الأنظمة السياسية الدكتاتورية السائدة والمؤثرة عل المجتمعات الإنسانية,وقرر المنهج القرآني أن لهذه الأنظمة ارتباطاً مباشراً وقوياً بالانحراف الفكري وشيوع الجريمة في المجتمع,وذكرسبحانه وتعالى العلاقة بين النظام السياسي الدكتاتوري والانحراف في المجتمعات الإنسانية

في حكم الفراعنة في المجتمع المصري, فقال تعالى : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ٤) (القصص),وقوله تعالى﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ٢٦) (غافر) , وقال الحق سبحانه وتعالى على لسان فرعون " فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُم كَانُواْ قَوما فَٰسِقِينَ ٥٤ "(الزخرف) وهكذا يقرر المنهج القرآني أن الحكومات الدكتاتورية (الاستبدادية)تخلق ظروفاً ومناخاً مناسباً لشيوع الانحراف والجريمة في المجتمع,حيث يعطي ذلك المجتمع مجالاً للحكام وصفوة القوم بأن يمارسوا حكمهم طبقاً للأهواء وتحقيقاً لمصالحهم ومنافعهم،ومن أجل المحافظة على مكانتهم الاجتماعية والسياسية,لذلك شاع في المجتمع المصري أثناء حكم الفراعنة كما ذكر القرآن الكريم القتل, والتمييز العنصري,والسحر والشعوذة,والإلحاد والإسراف في المعاصي والظلم.

٢- النظام الديموقراطي:

يبدو أن الأساس الفلسفي للنظام السياسي الديمقراطي قائم على مر العصور في المجتمعات التاريخية، وكذلك في المجتمعات المعاصرة، فالأساس الفلسفي للديمقراطية يهتم بالجانب السياسي من حياة المجتمع ولا يتدخل في الحريات الشخصية للفرد، وخاصه الحقوق الغريزية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان؛ باعتبار أن هذه جوانب شخصية لا يجوز لسلطة قائمة أن تنظمها أو تضع قيوداً عليها ,والمنهج القرآني ذكرهذا الأساس الديموقراطي الفلسفي ,وأنه قائم في كل المجتمعات الإنسانية كالنصرانية واليهودية والأعجمية والتاريخيةوالمعاصرة قال تعالى :" أَرَءَيتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيهِ وَكِيلًا "(الفرقان :٤٣)وقال تعالى :" بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ

أَهوَآءَهُم بِغَيرِ عِلم "(الروم:٢٩)وقال سبحانه:﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُمُ ٱلكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰل وَهَٰذَا حَرَام ﴾(النحل:١١٦).

وهذه النصوص الصريحة في القرآن الكريم تثبت أن هناك من المجتمعات الإنسانية من تخضع لحكم وأهواء الغالبية,بمعنى أنه توجد هناك حرية في السلوك والتصرفات والغرائز ولا ينبغي أن تصطدم بأي سلطة تنظيمية، ووفقاً لهذا المبدأ فإن المحكومين هم أنفسهم أصحاب قرار، وهذا أساس فلسفي ديموقراطي,ونجد أن النظام السياسي في تلك المجتمعات يصوغ قوانينه بأسلوب لايتعارض مع قضية الحرية للعامة، وبنفس الوقت لايتعارض مع سلطة المجتمع,وقد وصف الحق وهو الخالق سبحانه وتعالى هذا النظام السياسي بالكفر والظلم والفسق مما يؤكد علاقة تلك الأنظمة الديموقراطية بشيوع الانحراف وارتكاب الجريمة في المجتمعات الإنسانية ,فقد قال سبحانه وتعالى في سورة المائدة:"ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون" وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠ ".

٣- جماعة الصفوة:

أقر المنهج القرآني بجماعة الصفوة وأطلق عليها اسم (الملأ) بمعنى أشراف القوم، وغالباً ما تكون من المترفين المقربين للملوك والقادة,وبين القرآن دورها وأثرها على استواء أو انحراف الأفراد في المجتمعات الإنسانية ,وذكر القرآن الكريم بأسلوب دقيق طريقة معالجة تلك الجماعات لكثير من الحوادث التي طرأت على مجتمعاتها,والتي غالبا ما تنتهج أسلوباً يدافع عن مصالحها ويحفظ مكانتها الاجتماعية والسياسية، بصرف النظرعن المصلحة العامة للأمة ,فمثلاًورد في القرآن عن جماعة الصفوة لفرعون حاكم المجتمع المصري في زمن الفراعنة قول الله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلمَلَأُ مِن قَومِ فِرعَونَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَومَهُ لِيُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبنَآءَهُم وَنَستَحۦِۦٓ

نِسَآءَهُم وَإِنَّا فَوقَهُم قَٰهِرُونَ ١٢٧ ﴾(الأعراف) وقال سبحانه وتعالى عن ملكة سبأ عندما استشارت جماعةالصفوة (الملأ) في مجتمعها في أمر الرسالة التي بعثها إليها النبي سليمان عليه السلام :" قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ "(النمل:٣٢)، أيضاً ردة فعل جماعة الصفوة في مجتمع نوح عليه السلام عندما قالت :" فَقَالَ ٱلۡمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ مَّا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلۡأَوَّلِينَ ٢٤ "(المؤمنون),وقد أخبر سبحانه وتعالى أن أعضاء جماعة الصفوة بشكل عام أول من يتصدى للحق والهداية والسلام في كل زمان ومكان خوفاً من أن تتأثر مصالحهم وتتزعزع مكانتهم فقال تعالى واصفاً حالهم مع المرسلين :﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ٣٤ ﴾(سبأ),ومن جانب آخر ذكر المنهج القرآن أنه يمكن لجماعة الصفوة أن تكون مؤثرة إيجابياً على القادة وبالتالي تكون مؤثرة على استقرار المجتمع، فقال سبحانه و تعالى آمراً رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم باستشارة أصحابه﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ.﴾ (آل عمران) ذكر ابن كثير[١] في حديث رواه الإمام أحمد عن علي بن أبي طالب قال:سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم؟قال :"مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم".

ثالثاً- النظام الاقتصادي:

افترضت الدراسات في علم الاجتماع أن هناك عدة متغيرات اقتصادية ترتبط بمشكلة الجريمة والانحراف في المجتمعات الإنسانية ،وهي بذلك تتفق

---

[١] ابن كثير اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الأول,دار المعارف،غير مؤرخ ،ص ٣٩٧.

مع الإتجاه الإسلامي الذي أكد أيضاً على العلاقة بين النظام الاقتصادي والجريمة في المجتمع,وفي الوقت نفسه تختلف نظرة علم الاجتماع عن المنهج القرآني في عملية التفسير لهذه العلاقة,حيث وضع كل من المنهج الإسلامي والنظريات الوضعية أبعاداً تفسيرية متباينة للعوامل الاقتصادية وعلاقتها بالجريمة,ويمكن إيجازها بما يأتي:

١- لقد افترض علم الاجتماع أن الجنوح والجريمة يزدادان عند الأفراد الذين ينتمون لمستوى اقتصادي منخفض,وأنه كلما انخفضت الطبقة الاقتصادية للفرد زاد ذلك من احتمال انحرافه، بينما يقل احتمال انحراف الأفراد كلما ارتفع مستواهم الاقتصادي, واستطردت الدراسات الإجرامية في هذا الافترض، وافترضت أن انخفاض المستوى الاقتصادي في المناطق بشكل عام يزيد من معدل الانحراف والجريمة فيها.

٢- يبدو أن فرضية علم الاجتماع حول العلاقة بين الجريمة وانخفاض الطبقة الاقتصادية، أو انخفاض المستوى الاقتصادي للمناطق، لايجد قبولاً في المنهج القرآني,فقد وضع الاسلام نموذجاً تصورياً عن علاقة المستوى الاقتصادي بمشكلةالجريمة في المجتمعات الانسانية مستنداً للمصادر الآتية:

أ- استبعد المنهج القرآني أية علاقه بين المركز الاقتصادي المنخفض والميل نحو ارتكاب الجريمة,وقرر أن الجريمة يمكن أن تحدث في جميع المستويات الاقتصادية وأنها تزداد بشكل كبير عند الناس ذوي المركز الاقتصادي المرتفع (وهذا عكس فرضية علم الاجتماع والتي قررت أن الجنوح والجريمة يرتبطان بالطبقات الاقتصادية المتدنية),فقال سبحانه وتعالى عن دور الطبقة الاقتصادية العليا في انحراف المجتمعات الانسانية في مختلف الأزمنة والعصور:" وَمَآ أَرسَلنَا فِي قَريَة مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُترَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرسِلتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ٣٤ "(سباء),وذكر الحق سبحانه وتعالى وصف حي لارتباط المركز

الاقتصادي المرتفع والميل نحو الجريمة والانحراف والفساد في المجتمع قصة قارون في المجتمع المصري أثناء حكم الفراعنة, قال تعالى :" إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَومِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيهِم وَءَاتَينَٰهُ مِنَ ٱلكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوٓأُ بِٱلعُصبَةِ أُوْلِي ٱلقُوَّةِ إِذ قَالَ لَهُ قَومُهُ لَا تَفرَح إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلفَرِحِينَ ٧٦ ."(القصص).

ب- كذلك استبعد المنهج القرآني أية علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي للمناطق والأحياء السكنية وازدياد الانحراف والجريمة عند سكانها كما افترضت ذلك الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع, على أن المنهج القرآني يتصور عكس النظريات الاجتماعية ويقرر أن الترف والثراء سواء في أحياء المدن أو القرى يزيد من معدلات حجم الجرائم فيها,وأشار القرآن الكريم إلى عدة أمثله حول تلك العلاقة, مثال ذلك ماذكر الحق سبحانه وتعالى عن مجتمع مدينة سبأ,فقال سبحانه وتعالى:" فَأَعرَضُواْ فَأَرسَلنَا عَلَيهِم سَيلَ ٱلعَرِمِ وَبَدَّلنَٰهُم بِجَنَّتَيهِم جَنَّتَينِ ذَوَاتَي أُكُلٍ خَمط وَأَثل وَشَيء مِّن سِدر قَلِيل ١٦ "سبأ وقال سبحانه وتعالى "وَإِذَآ أَرَدنَآ أَن نُّهلِكَ قَريَةً أَمَرنَا مُترَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيهَا ٱلقَولُ فَدَمَّرنَٰهَا تَدمِيرا ١٦ "(الإسراء).

جـ- وقد انتبهت النظريات الاجتماعية المعاصرة إلى الخلل والقصور في افتراضها حول العلاقة الحتمية بين الجريمة والمستوى الاقتصادي المنخفض, وبدأت تظهر بحوث معاصرة تنادي بحقيقة المنهج القرآني وتبرهن أن الإجرام يشيع بصورة أقوى وأخطر بين الطبقات العليا أيضاً، وتفند نظرية اختصاص الجريمة للطبقات الدنيا وحدها,ولكن الأغنياء عادة ما يتصرفون بعيداً عن الأنظمة ويتمتعون بأساليب وامكانات تجعلهم في مأمن بحيث لاتصل إليهم يد العدالة.

رابعاً-النظام الثقافي :

الثقافة في العلوم الاجتماعية لها جانب معنوي يتكون من المعتقدات والقيم والمعايير السائدة في المجتمع، وهي لها من الأهمية في عملية التفاعل الاجتماعي وتحديد العلاقات والمراكز والمكانات والطبقات لأفراد المجتمع,وهناك الجانب المادي للثقافة ويشمل وسائل الإنتاج وأساليبها وهذا الجانب ليس له مجال في هذا المبحث؛ إنما الذي يعنينا هنا هو الجانب المعنوي للثقافة الذي يدخل في مضمون كل الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها مشكلة الجريمة؛ بسبب ما يحدث من اندماج وتداخل وانسجام، أو بسبب التنافر والصراع ،بين الفرد والمجتمع .

وقد افترض المنظرون في علم الاجتماع نموذجاً تصورياً للعلاقة بين ثقافة المجتمع وميل أفراده إلى ارتكاب الجنوح والجريمة, ومن جانب آخر وضع المنهج القرآني كذلك نموذجاً يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية والانحراف في المجتمعات الإنسانية ,ويمكننا إيجاز جوانب الالتقاء والاختلاف بين منهج النظريات الاجتماعية الوضعية والمنهج القرآني في تفسير العلاقة بين النظام الثقافي والجريمة من خلال المسلمات الآتية:

١- الطبقة الاجتماعية:

تحدد ثقافة المجتمع من قيم ومعايير وأعراف طبقات المجتمعات الإنسانية,فتصنف الأفراد والأسر في المجتمع إلى عدة مستويات اجتماعية, فيحظى بعض الأفراد والأسر بترتيب متقدم في السلم الاجتماعي ويطلق عليهم جماعة الصفوة أو الطبقة العليا بينما يحظى أفراد وأسر أخرى بمكانة اجتماعية أقل من ذلك وهم العامة .

وغالباً مايتميز أفراد وأسر الطبقة العليا بالقيادة والسلطة والسيادة بحكم مركزهم السياسي والاقتصادي والتاريخي وهم قلة في المجتمع, بينما تتميز الطبقة العامة بالكثرة والتبعية لسيادة الطبقه العليا, وقد صنفت بعض الدراسات

الاجتماعية الطبقة العامة إلى صنفين وهما الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا, باعتبار أن الطبقة الوسطى تحوي أفراداً وأسراً لهم خصائص وسمات ثقافية متجانسة، وهي أدنى بقليل من خصائص وسمات الطبقة العليا مما يجعلهم في سلم اجتماعي ثاني (وهي الطبقة الوسطى) بينما تقل الخصائص والسمات الثقافية للطبقة الدنيا بشكل أكثر عن خصائص وسمات الطبقة العليا والوسطى،مما يجعلهم في سلم اجتماعي ثالث (وهي الطبقة الدنيا).

ومن أهم العوامل التي تميز الأفراد والأسر ثقافياً وتحدد طبقتهم الاجتماعية: الأصول الأولى,والمستوى الاقتصادي,والمركز الوظيفي ،وغيرها من العوامل والمقاييس التي تختلف باختلاف المجتمعات حسب معاييرها وقيمها الثقافية.

ويبدو أن الدراسات الاجتماعية عندما تصنف المجتمع إلى ثلاث طبقات (عليا–وسطى– دنيا)فهي تنظر إلى المجتمع بمقياس اقتصادي حسب الملكية والدخل الشهري,وعندما تصنف المجتمع إلى طبقتين(جماعة صفوة– وجماعةعامة) فهي تنظر إلى المجتمع بمقياس ثقافي من خلال القيم والمعايير الاجتماعية , ونرى أن المقياس الثقافي أشمل وهو ثابت في جميع المجتمعات الإنسانية وفي مختلف الأزمنة والعصور,بينما يتباين المقياس الاقتصادي من مجتمع لآخر ولايمكن الوصول إلى مقياس علمي دقيق يحدد حجم الطبقةالاقتصادية في مجتمع معين, ويستحيل من وجهة نظر علمية تعميم ذلك المقياس الاقتصادي على مختلف المجتمعات الإنسانية,مما يثبت أن هناك ميل نحو تصنيف المجتمعات الإنسانية ثقافياً, وقد أقر المنهج القرآني بوجود تفاوت في المستويات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمعات الإنسانية واعتبر أن هذا من سنن الله في خلقه سبحانه فقد قال :" وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُم خَلَٰٓئِفَ ٱلأَرضِ وَرَفَعَ بَعضَكُم فَوقَ بَعض دَرَجَٰت لِّيَبلُوَكُم فِي مَآ ءَاتَىٰكُم إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُور رَّحِيمُ ١٦٥ "(الانعام).

وقد افترض الباحثون في علم الاجتماع أن الأفراد والأسر في الطبقة العامة يتميزون عن أفراد وأسر الطبقة العليا بخصائص وسمات تدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة ومن أهم هذه الخصائص الاجتماعية:المستوى الاقتصادي المنخفض,الفشل في التعليم, السكن في الأحياء الفقيرة,البطالة ,وتفكك الأسرة. وقد سادت هذه الافتراضات في الدراسات الاجتماعية واستخدمها الباحثون عند تفسير مشكلة الجريمة في مختلف المجتمعات الإنسانية,حتى تحولت هذه الفروض إلى مسلمات نظرية,وصاغ المفكرون في علم الاجتماع نظرية خاصة بذلك يطلق عليها "نظرية الثقافة الفرعية الجانحة ".

أما المنهج القرآني فقد أخذ اتجاهاً تصورياً عكس اتجاه نظرية علم الاجتماع وقرر أن الطبقة العليا (جماعة الصفوة أو الملأ)هي مصدر رئيس لانحراف كل المجتمعات الإنسانية ,وهي عامل مهم في إضلال الطبقة العامة في المجتمع ودفعهم إلى الانحراف والإجرام ,يقول الحق سبحانه وتعالى على لسان الطبقة العامة في جميع المجتمعات الإنسانية في مختلف الأزمنة والعصور :" وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَ " (الأحزاب ٦٧),فالمنهج القرآني يقلل من شأن العلاقة بين الانحراف والخصائص والسمات الاجتماعية التي تتميز بها الطبقة العامة عن الطبقة العليا، كما افترضت ذلك الدراسات الاجتماعية المعاصرة,فالإسلام يقرر أن انحراف الطبقة العامة (الأتباع) ينبع من خلل وقصور في قيادة الصفوة في المجتمع, قال الحق سبحانه وتعالى (وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱستَكبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُم تَبَعا فَهَل أَنتُم مُّغنُونَ عَنَّا مِن عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيء قَالُواْ لَو هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَينَٰكُم سَوَآءٌ عَلَينَآ أَجَزِعنَآ أَم صَبَرنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيص) (ابراهيم:٢١),وقال الله سبحانه وتعالى : (إِذ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلعَذَابَ وَتَقَطَّعَت بِهِمُ ٱلأَسبَابُ) (البقره:١٦٦).

خامساً- النظام التربوي:

قد يتباين المنهج القرآني مع علم الاجتماع في تفسير المتغيرات التربوية المرتبطة بالجريمة ،يمكن توضيح ذلك بما يأتي:

١- التربية الوطنية في علم الاجتماع:

اتجهت الدراسات في علم الاجتماع والقائمةعلى افتراضات نظريات علم الاجتماع السياسي أن التخلف السياسي وعدم تنمية الشعور الوطني عند أفراد المجتمع يخلق ظروفاً ملائمة للانحراف والإجرام في المجتمع، نتيجة ظهور النزعات القبلية والطائفية والعقائدية ,وربما ترتب على ذلك حروب أهلية كما حدث في لبنان، أو صراعات طائفية أو قومية كما حدث في أوروبا الشرقية، أو قد يحدث انقلابات عسكرية ومظاهر سياسية عنيفة كما يحدث في أميركا اللاتينية والدول الإفريقية والآسيوية.

لذلك يركز علماء الاجتماع والمهتمين بالتربية في المجتمعات الإنسانية على التربية الوطنية كعامل رئيس في استقرار المجتمع ووقايته من الاضطراب والصراع, ويركز المتخصصون في هذا المجال لتحقيق التربيةالوطنية على جانبين,وهما:

أ- تنميه الهوية لتحقيق الوحدة الوطنية.

ب- غرس قيمة الولاء لنظام الحكم.

ومصطلح "هوية"و"قومية" في العلوم السياسية يستخدم ليعبر عن وطن يتميز بحدود جغرافية معروفة, ويتجانس أفراده عنصرياً, متفقين على وحدة الأفكار والمثل والتاريخ المشترك واللغة والدين والمصالح الاقتصادية المشتركة، والخضوع لحكم مشترك، وآلام مشتركة موحدة تحرك فيهم الإحساس بالهوية,ويؤكد علماء السياسة بأنه ليس من الضروري توفر كل هذه العوامل لخلق القومية والهوية بل يكفي جزءٌمنها.

٢-التربية الوطنية في المنهج القرآني:

يتميزالمنهج القرآني بأنه لايتفق مطلقاً مع الدراسات التربوية في سياستها لتحقيق التربية الوطنية عن طريق الجانب الأول وهو تنمية الهوية القومية،وذلك لأن المنهج القرآني يرى أن القومية قائمة على أسس من التنافر والتضاد مما يؤدي أو يمهد إلى حدوث التمزق القومي، فهناك عدد كبير من الدول غير موحدة ولايوجد داخلها تجانس عنصري، يتواجد فيها الأبيض والأسود، ويوجد المواطن الأصلي والمهاجر,وقد لاتوجد وحدة في الدين أواللغة أوالتاريخ المشترك,هذه العوامل القومية تجعل التربية الوطنية صعبة وغير يسيرة مما يخلق تخلفاً سياسياً قد يدفع إلى الصراع والاضطراب والإرهاب والعنف والجريمة. أما التصور الإسلامي فهو مبني على أساس أن الناس في مختلف الأزمنة والعصور غير متجانسين أصلاً في العوامل التي نصت عليها النظريات السياسية حول "ظاهرة القومية"كاللون واللغة والمصالح والدين ,ويعد اختلافهم سنة من سنن الله في خلقه,قال تعالى:(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ)(الحجرات آية ١٣)ومن جانب آخر نجد أن المنهج القرآني أيضاً يتحفظ على مسألة التربية الوطنية عن طريق غرس قيمة الولاء لنظام الحكم في المجتمع, ولا يعني هذا أن المنهج القرآني له موقف سلبي تجاه هذه الخطوة في تحقيق التربية الوطنية,ولكنه يرى أن الولاء لاينبغي أن يكون لسلطة نظام الحكم فقط، بل ينبغي أن يتعداه ليشمل الولاء للأنظمة الأخرى ذات السيادة والسلطة في المجتمع, حتى لايكون هناك تعارض وتناقض وصراع في القيم والسلوكيات بين أفراد المجتمع من جراء تعدد الأنظمة والسلطات في المجتمع,ومن أهم الأنظمة من وجهة نظر المنهج القرآني التي ينبغي أن يخضع لها الفرد ويحقق لها الولاء مايأتي:

أ- شرع الله :قالى سبحانه وتعالى :" وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ ١٣٢ "(ال عمران).

ب- نظام الحكم :قال تعالى :" يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمرِ مِنكُم ٥٩ "(النساء).

جـ- الوالدين في الأسرة في ضوء مانظمه الشارع سبحانه وتعالى :" وَوَصَّينَا ٱلإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيهِ حَمَلَتهُ أُمُّهُ وَهنًا عَلَىٰ وَهن وَفِصَٰلُهُ فِي عَامَينِ أَنِ ٱشكُر لِي وَلِوَٰلِدَيكَ إِلَيَّ ٱلمَصِيرُ ١٤ ."(لقمان)

وهكذا يقرر المنهج القرآني أن التربية الوطنية تعني تربية الأفراد على الولاء وتعويدهم على الطاعة لكل ذي سلطة في المجتمع، وعدم الاقتصار على توجيه التربية الوطنية نحو الولاء لنظام الحكم فقط ،كما افترضت الدراسات الاجتماعية,فالتربية الوطنية في ضوء المنهج القرآني تتمثل في ولاء الأولاد للآباء والانقياد لهم داخل الوحدة الأسرية ,وولاء الأفراد لولي الأمر(الحاكم) وطاعة أوامره واتباع نظمه في البلاد,والانقياد لأوامر الله سبحانه وتعالى واجتناب نواهيه في كل مكان وكل زمان .

إن المنهج القرآني وهو يحدد مراكز السلطة والحكم المنظمة للمجتمع؛ يقرر أن التخطيط التربوي السليم لترسيخ التربية الوطنية ينبغي أن يتم في الواقع على نحو واضح على تحقيق الاحترام والولاء لتلك المحاور المنظمة للقوى الثلاثة (الله سبحانه ،ثم الحاكم ،ثم الأسرة)وبعبارة أخرى فإنه لايتحقق الاستقرار الاجتماعي,إلا بتخطيط تربوي سليم في برامج المؤسسات التعليمية و الإعلامية لنضمن عدم الصراع والتناقض بين القيم والمعايير الدينية والحكومية والأسرية,لأن وجود الصراع والتناقض فيما بينها أو التركيز على جانب واحد يخلق ظروفاً ومناخاً ملائماً لارتكاب الانحرافات والجرائم في المجتمع، فقد يظهر في المجتمع أفرادٌ ملتزمون دينياً ولكنهم يخالفون ويتطاولون على

الأنظمة الحكومية بالتطرف والإرهاب والعنف ,وقد يخضع الأفراد لسلطة الحكومة ولكنهم لايلتزمون بأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه ويرتكبون الانحرافات والجرائم الجنائية,وقد يلتزم بعض الأفراد دينياً ويخضعون لنظام الحكم،ولكنهم يخرجون على سلطة الوالدين والأسرة بالعقوق أوالتمرد أوالصراع الأسري .

لذلك يرى المنهج القرآني أن عملية التربية الوطنية عملية تهدف إلى احترام مراكز القوى والسلطة في المجتمع، ويحتاج هذا الأمر إلى برامج دراسية ومواد إعلامية مخططة تحقق التوازن بين متطلبات تلك السلطات الثلاثة,وأن الإخفاق في أحد المتطلبات يؤثر على علاقة التربية بترسيخ الانتماء والوطنية عند أبناء المجتمع .

إن التخطيط التربوي السليم في مجتمعاتنا الاسلامية لتعزيز الهوية الوطنية يتم في الواقع على نحو واضح ويتم احترام تلك النظم الثلاث، وبعبارة أخرى فإنه لن يتحقق الاستقرار في البناء الاجتماعي ولن يتحقق الانتماء والوطنية ويضطلع الأفراد بأدوارهم ومسؤولياتهم على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع ككل إلا بتخطيط تربوي سليم شامل منهج الله سبحانه وتعالى، وأنظمة الدولة، ونظام الأسرة، وذلك من اجل وقاية المجتمع من الأنحراف الفكري بأشكالها المختلفة، والتي تنحصر في ثلاثة انحرافات ،هي كما يأتي:

- عند التركيز في التربية على المنهج الديني فقط، ينشأ بسببه شخصيات متطرفة دينيا،تغفل شأن الدولة ولأسرة.
- عند التركيز في التربية على أنظمة الدولة فقط ، ينشأ بسببه شخصيات علمانية، تفصل الدين عن الدولة.

- عند التركيز في التربية على القيم والمعايير الأسرية والقبلية فقط، ينشأ بسببه شخصيات عنصرية قبلية وإقليمية،تهمش الدين والدولة .

سادساً- النظام الترويحي:

يلاحظ أن الاتجاه الإسلامي قد يتباين مع نظرة علم الاجتماع نحو الفراغ،فهما يختلفان فيما بينهما في عملية تفسير علاقة الفراغ بانتشار الانحراف في المجتمع ، كما يتضح من الشرح الآتي:

أ- الترويح والجريمة في علم الاجتماع:

اتخذت كثير من الدول المعاصرة التوصيات التي توصلت إليها البحوث في علم الاجتماع سياسة وقاعدةً رئيسة في برامج رعاية الشباب والشيوخ والذكور والإناث في المجتمع,وأخذت كثير من الدول تنشئ المرافق وتصمم الأنشطة الترفيهية الحرة كمحاولة لإشغال الأفراد في أوقات فراغهم,ويقصد بالأنشطة الحرة في أدبيات علم الاجتماع: ممارسة الفرد(ذكراً أوأنثى) لهوايته ونشاط فراغه بطلاقة ومزاجية بدون التدخل في حريته الشخصية، وأسلوب ووقت ممارسة نشاطه ، ومع من يمارس هذا النشاط، باعتبارأن وقت الفراغ ملك للإنسان ولايخضع لضوابط دينية أو ثقافية.

ب- الترويح والجريمة في المنهج القرآني:

أمَّاالمنهج القرآني فهو يناقض تماماً علم الاجتماع في مفهوم الفراغ السابق وعلاقته بالجريمة في المجتمع,فالاتجاه الإسلامي يرى أن ملكية الانسان لوقت وفراغه وإعطائه فرصة لممارسة أنشطته بمزاجية وحرية بدون ضوابط كما افترض علم الاجتماع من العوامل الرئيسة التى تدفع بالأفراد إلى الانحراف

والإجرام في المجتمع،فالمنهج القرآني يقرر[١] بأنه:لاتوجد إشارة أو إيحاءة إلى وجود وقت مستقطع من حياة المسلم,يمكن وصفه بتعبير"وقت الفراغ"كمصطلح يعبر عن المفهوم المعاصر,وذلك استناداً إلى القاعدة التصورية الإسلامية العامة التي تشكل الإطارالموضح,والمرجع الحكم,لمختلف المفاهيم في حياة المسلم,والتصور الإسلامي ينطلق من معنى: أن"الزمن" ليس ملكاً للإنسان وإنما هو خلق الله وملكه ، قال تعالى:(ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيء وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيء وَكِيل ٦٢)(الزمر) فالإنسان وعمره,خلق من خلق الله,ومستخلف في هذه الأرض,ومستخلف أيضاًفي (الزمن والعمر)ومن ثم فهو مطالب بطاعة الله,الخالق للأرض وللزمان وللإنسان،وتتوجب عبادته وفق ما أمر وهدى,ومن ثم فقد حرم الإسلام تحريماً قاطعاً أن يهلك الإنسان وقته وعمره، ومن يقدم على "الانتحار"يعاقب عليه بأشد العقاب,رغم أنه لم يقتل سوى (عمره أووقته)والذي هووفق المفهوم الوضعي اللاديني ملكه الخاص,إلاأن الإسلام وفق قاعدته التصورية العامة لايعد الإنسان مالكاًلوقته ملكية حقيقية,وإنما هو مستخلف أو مستأمن عليه,أي أن الإنسان مطالب بإمضاء الوقت كله في عبادة الله,وهذا يعني أن العبادة هي اصطلاح شمولي,يتسرب في كل نشاطات الإنسان,ويعيش معه في كل أوقاته,ولايصح وفق هذا المفهوم تصور وجود وقت مستقطع يفرغ فيه الإنسان من العبادة,بوصفها التكليف الجامع لمختلف نشاطاته الحيوية,ويصبح من ثم:العمل والفكر,والسكون والحركة,والجدوالمرح,والقتال واللهو,والأكل والشرب,والنوم والعلم,وكافة نشاطات الإنسان عبارة عن قضاءوقت متنوع على وتر واحد وهوالعبادة,ويصبح

[١] جمال سلطان ، مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري ، الرياض ، دار الوطن ،١٤١٣هـ ،ص٧١-٧٣.

الاختلاف بين نشاط وآخر,لايكمن في"جوهر"وإنما يتجلى في"مظهر"ولايتناقض في الحقيقة وإنما يتباين في الهيئة،وهذا يعطينا قاعدة إسلامية مهمة وهي:أن الإنسان لايمكن أن يعيش"وقتاً"بدون تكليف,قال تعالى:" أَيَحسَبُ ٱلإِنسَٰنُ أَن يُترَكَ سُدًى ٣٦ "(القيامة).فهو في كل حال من أحواله المعيشية" مأمور ومنهي"أي يحمل تكليفاً ورسالة,ولايمكن أن يكون ثمة وقت هو فيه حر من التكليف,وبالتالي هو حرفي التصرف فيه كيفما يشاء"ووفق هذا السياق يفهم الحديث الجليل:"إن لبدنك عليك حقاً,وإن لزوجك عليك حقاً,فأعط كل ذي حق حقه"وهذا الحديث ظاهره في بيان فساد تصور"وقت الفراغ" في المفاهيم الغربية,حيث وصف الحديث هذه النشاطات بأنها"حقوق"أي تكليفات للمسلم,وليس له حرية مطلقة في التصرف فيها كيفما يشاء كما تشير إليه المفاهيم والاتجاهات الغربية",وعلى أساس نظرة المنهج القرآني لمفهوم الفراغ,فإن الاتجاه الإسلامي يرى أن مشكلة الفراغ والجريمة لم يوجد لها حل في كثيرمن المجتمعات المعاصرة التي أخذت بالمفهوم الاجتماعي للفراغ,وذلك لأن المرافق والأندية والشواطئ والمنتزهات المختلطة بالرجال والنساء والمواد الإعلامية المقروءةأوالمسموعة والمشاهد ذات الإثارة الجنسية والعاطفية في تلك البلدان أصبحت تركز على الفردية، فهي محرك للغرائز وباعث للميل نحو الشهوات والنزعات، والتي بسببها يكثر ويشيع الجنوح والانحراف والإجرام في المجتمع.

والأهم من ذلك فقد وضع المنهج القرآني العظيم نموذجاً تصورياً مختصراً وواضحاً يفسر العلاقه بين الفراغ وانحراف المجتمعات الإنسانية،وهذا النموذج التصوري ينبني على مصدرين أساسيين وهما :

أ- إضاعة الصلاة أثناء شغل الفراغ وعدم الاهتمام بإقامتها أثناء وقتها .

ب- إتباع الشهوات في شغل الفراغ وعدم ضبطها بأوامرونواهي الشرع.

وقد نص المنهج القرآني على أن الانحراف له علاقة أكيدة بإضاعة الصلاة وإتباع الشهوات في قوله تعالى (فَخَلَفَ مِن بَعدِهِم خَلفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوفَ يَلقَونَ غَيًّا ٥٩) (مريم) ويظهر من هذه الآية الكريمة أن المنهج القرآني يقرر أن الأنشطة التي يترتب عليها

إضاعة الصلاة ومواقيتها,وتخضع في ممارستها لرغبات الانسان وأهوائه بلا قيود تعد خسراناً ولها آثار كثيرة سلبية في انحراف سلوكيات الأفراد وانتشار الجريمة في المجتمعات الإنسانية.

مراجع البحث

١.أحمد ابن حنبل : مسند الامام أحمد ابن حنبل ، بيروت الطبعه الأولى ، دار احياء التراث،غير مؤرخ.

٢.اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الأول,دار المعارف،غير مؤرخ.

٣.اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثاني,دار المعارف،غير مؤرخ.

٤.اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الثالث,دار المعارف،غير مؤرخ.

٥.اسماعيل إبن كثير:تفسير ابن كثيرللقرآن الكريم ، الجزء الرابع,دار المعارف،غير مؤرخ.

٦.جمال سلطان ، مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري ، الرياض ، دار الوطن ،١٤١٣هـ .

٧.محمد ابن قيم الجوزيه : اغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (مجدي السيد) القاهره ، دار الحديث ، ١٩٩١م.

٨.محمد ابو عيسى الترمذي : سنن الترمذي (الجامع الصحيح) تحقيق أحمد شاكر، بيروت دار احياء التراث ، غير مؤرخ.

٩.محمد بن اسماعيل البخاري : صحيح البخاري ، بيروت ، عالم الكتب ،غير مؤرخ.

١٠. الطبري:مختصر تفسير الطبري(مراجعة مروان سوار)دمشق،دار الفجر، الطبعة الثانية،١٤١٢هـ.

١١. عبدالرحمن ابن سعدي:تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزء الأول ، عنيزة،مركز بن صالح الثقافي.

١٢. عبدالرحمن ابن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزء الثاني ، عنيزة،مركز بن صالح الثقافي ،غير مؤرخ.

١٣. عبدالرحمن ابن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،الجزء الثالث ، عنيزة،مركز بن صالح الثقافي، غير مؤرخ.

١٤. عبدالله الشنقيطي : علاج الجريمة بالقرآن ،١٤١٣هـ .

١٥. فريد الانصاري: ابجديات البحث في العلوم الشرعية،الدارالبيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،١٩٧٧م.

١٦. محمد أبو زهرة : الجريمة ،القاهرة ، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م.

١٧. محمد ابراهيم السيف: المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي،الرياض،دار الخريجي للنشر،١٤٣٦هـ.

١٨. محمد عارف: الجريمة في المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ،الطبعة الثانية ، ١٩٨١م .

١٩. محمد عارف: محاضرات عن النظرية في علم الاجتماع، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، غير منشورة، ١٤٠٧هـ.

٢٠. يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت ، النهضه العربية ، ١٩٦٩م .